من نفائس الكتب العربية

الفروق اللغوية

المسمّى

التحفة النّظاميّة في الفروق الاصْطلاحيّة

تأليف العلامة الشيخ

علي أكبَر بن محمُود النجفيّ

نفعنا الله (عزّ وجلّ) بإفاداته .. آمين

جمع وتهذيب

فضيلة الدكتور

بشير عبد الله علي إبراهيم

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

من نفائس الكتب العربية

الفروق اللغوية

المسمى

التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية

تأليف

العلامة الشيخ

علي أكبر بن محمود النجفي

نفعنا الله (عز وجل) بإفاداته

آمين

جمع وتهذيب

فضيلة الدكتور

بشير عبد الله علي إبراهيم

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث



رقم الإيداع

الفروق اللغوية
المسمي التحفة في الفروق الاصطلاحية
علي اكبر بن محمود النجفي
راجعه : بشير عبدالله علي
لغة

رقم الايداع : 10546/16
تدمك : 978-977-315-490-5

سنة الطبع
1437_2016

المكتبة الازهرية للتراث

9 درب الاتراك خلف الجامع الازهر الشريف
TEL: +202 25120847
FAX: +202 25128459
E-mail : elazharialeltorath@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

خطبة الكتاب

الحمد لله المتعال في العز والجلال * الجامع لصفات الكمال والجمال * والصلاة على رسوله الفارق بين الحرام والحلال * وآله البررة البالغين أقصى مراتب العصمة والكمال * وأصحابه اللذين هم أوداؤه وأحباء الملك المتعال * وأنصاره الباذلين مهجهم دون نصرته ما دامت القلل والجبال.

وبعد:

فيقول الواثق بالله الملك المعبود ـ علي أكبر بن مصطفى بن محمود: هذه رسالة شريفة وعجالة منيفة أوردت فيها ما ربما تمس إليه الحاجة من الفروق الاصطلاحية في القواعد العربية وغيرها من الأصولية والحكمية وقليل من الفروق اللغوية.

وغرضي من وضع هذه الرسالة وأخواتها وهي المسائل التمرينية الصرفية ومسألة الإخبار بالذي في المسائل النحوية والشكوك الْمُورَدَة في المسائل المنطقية مع الأجوبة الشافية؛ لنيل المشتغلين وفوز المتعلمين ما لم ينالوه إلا في مرور أيامٍ وشهورٍ، بل في عبور سنين ودهور وسميتها:

(بالتحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية)

ورتبتها على ترتيب حروف الهجاء من الألف إلى الياء، آخر الحروف، وهذا أوان الشروع في المقصود.

* بـــاب الألـــف *

(الآل والأهل)

الفـرق بيـنهما بـالعموم والخـصوص مطلقـاً (فـالآل) أخـص؛ لأنـه لا يستعمل إلا في الأشراف، يعني فيمن له خطـر عظـيم دنيويـاً كـان أو أخرويـاً، يُقال: آل عمران، وآل فرعون ولا يُقال: آل الحجام ونحوه ومنـه يُعلـم أنـه لا يُضاف إلى غير ذوي العقول، فلا يُقال: آل مكة وآل مدينة كمـا يـشهد بـه تتبـع موارد استعمالاته.

وقد يُقال: أنه لا يُضاف منه إلا إلى المذكر فلا يُقال: آل مريم.

(والأهل) يُستعمل في الأشـراف والأرذال، ويـضاف إلى ذوي العقـول وغيرها فيقال: أهل القرية، وأهل الشيمة ونحوهما أ هـ ذكره غير واحد.

(الآن والآنف)

الفرق بينهما: أن (الآن) الوقت الذي أنت فيه.

(والآنف) اسم للزمان الذي قبل زمانك الـذي أنـت فيـه أ هــ ذكـره في المجمع للطريحي.

(الأبد والأمد)

الفرق بينهما بعد أن كانا متقاربين أن (الأبد) عبارة عن مدة الزمان الـذي ليس لها حد محدود ولا يتقيد فلا يُقال: أبد كذا.

و (الأمد) مدة مجهولة إذا أُطلق وينحصر، نحو أن يُقال: أمـد كـذا أ هــ عن الراغب.

(الإبداع والاختراع)

الفرق بينهما هو أن (الإبداع) إيجاد الشيء من غير مادة سواءً كان على مثال سابق أو لا.

و (الاختراع) ايجاد الشيء لا على مثال سابق له من جنسه سواءً كان ذلك الشيء الموجود مادياً أو مجرداً زمانياً أو غير زماني فالإبداع أعم من الاختراع من وجه؛ لانفراد الإبداع عن الاختراع في إيجاد النفس الناطقة الإنسانية عند حدوث البدن فإنه إبداع وليس باختراع، وانفراد الاختراع عن الابداع في إيجاد آدم عليه السلام، فإنه اختراع وليس يسبق له مثال في الكون، وليس بإبداع لكونه مادياً وتصادقهما في إيجاد العقل الأول أ هـ في بعض الحواشي على الصدرا.

(الإبدال والإعلال)

الفرق بينهما بالعموم والخصوص من وجه، يوجدان معاً في مثل: قال وباع، ويوجد الإعلال بدون الإبدال في نقل الحركة وفي الإتباع بدون القلب في نحو: يقول ويبيع، ويوجد الإبدال بدون الإعلال في إبدال حرف صحيح بحرف صحيح في مثل: ست وأصيلان، فإن الأصل: سدس وأصيلال أ هـ (عن المحقق الشريف)

(الإباحة والتخيير)

الفرق بينهما، بجواز الجمع في الإباحة، نحو جالس الحسن أو ابن سيرين دون التخيير، نحو تزوج هنداً أو أختها، وقيل: إن التخيير إنما يكون إذا لم يكن للمأمورية بالجمع بينهما فضيلة وشرف، والإباحة على العكس،

فيجوز فيها الاقتصار على أحد الفعلين والجمع بخلاف التخيير أ هـ ذكره في (البهجة المرضية وعن اللباب)

(الاتساع والحذف)

الفرق بينهما بعد أن كان الحذف ضرباً منه هو أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه والعامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم (والأول) نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ والمعنى أهل القرية ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ والمعنى: بر مَن آمن.

(والثاني) نحو: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين * وولد له ستون عاماً، والمعنى: ولد له الولد ستين ونحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ وصائم نهاره وقائم ليله، ويا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى: مكرٌ في الليل، وصائم في النهار، وسارق في الليلة، وهذا الاتساع في كلامهم كثير، وهذا هو المجاز في الحذف عند أهل البيان، وتقول: سرت فرسخين، ويومين، إن شئت جعلت نصبهما على الظرف، وإن شئت جعلتهما مفعولين على السعة (وأما الحذف) فهو أن تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب.

قال الشاعر:

إذا قيل أي الناس شر قبيله   أشارت كليب بالأكف الأصابع.

أي: إلى كليب أ هـ على أصول النحو لابن السراج.

(الإتمام والإكمال)

الفرق بينهما أن (الإتمام) لإزالة نقصان الأصل.

(والإكمال) لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل ولهذا كان قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ أحسن من (تامة)؛ فإن التمام من العدد قد عُلم، وإنما نفقى احتمال نقص في صفاتها أ هـ ذكره في رياض السالكين للسيد المدني.

(الإجماع والضرورة والسبر)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في الكشف القطعي عن قول الحجة؛ أن الكشف (في الأول) بآراء العلماء ظنية كانت أو علمية، نظرية ولو غالباً.

و (في الثاني) بقطع العلماء والعوام بطريق الضرورة ولو غالباً، ولو اختصت الضرورة بالعلماء عد من ضرورياتهم خاصة.

و (في الثالث) بعمل الذين يحصل الاستكشاف بعلمهم أ هـ، عن بعض الأصوليين.

(الإجماع المركب وعدم القول بالفصل)

الفرق بينهما بالعموم والخصوص من وجه، فمادة الإجماع فيما إذا كان الاتفاق على عدم الفرق بين شيئين واستفيد هذا الاتفاق من الخلاف كما في مسألة وطئ الدبر، ومسألة الفسخ بالعيوب.

ومادة الافتراق من جانب الأول فيما إذا حصل الاتفاق على حكم أو حكمين في موضوع واحد من غير اتفاق على عدم الفرق بين أفراد ذلك الموضوع كاستحباب الجهر بالقراءة في ظهر الجمعة وكعدم جواز الرد، وجوازه مع الأرش في الجارية البكر الموطوءة *

(ومن جانب الثاني فيما إذا حصل الاتفاق على عدم الفرق بين حكم موضوعين فصاعداً من غير أن يستفاد هذا الاتفاق من الخلاف بل من اتفاق بسيط أو دليل آخر كجواز تذكية الممسوخ لثبوت جواز تذكية الذئب لأجل دليل دلّ على جواز تذكية السباع أ هـ عن السيد الشهشهاني *

(الاختصار والاقتصار)

الفرق بينهما: هو أن الاقتصار الحذف بلا دليل، ويعبر عنه بالحذف الاعتباطي.

(والاختصار) هو الحذف بدليل أ هـ ذكره ابن هشام *

(الاختصاص والنداء)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في بعض الأحكام من وجوه:

(الأول): أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً والمنادى لا يخلو من ذلك.

(الثاني): أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه أو بعد تمامه بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام.

(الثالث): أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه ضمير تكلم يخصه أو يشارك فيه وقد يكون ضمير خطاب.

(الرابع والخامس): أنه يقل كونه علماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً معرفةً والمنادى يكثر كونه علماً ويضم مع كونه مفرداً.

(السادس): أن يكون بأل قياساً كقولهم: (نحن العرب أسخى مَن بذل) بخلاف المنادى.

(السابع والثامن والتاسع والعاشر): أن لا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً بخلاف المنادى.

(الحادي عشر): أن ـ أياً ـ هنا لا يوصف باسم إشارة ويوصف به في النداء.

(الثاني عشر): أن صفة (أي) هنا واجبة الرفع بلا خلاف، بخلاف النداء فإن فيه خلافاً، أجاز بعضهم نصبها.

(الثالث عشر): أن ـ أياً ـ هنا اختلف في إعرابها وبناءها وفي النداء بناء بلا خلاف.

(الرابع عشر): العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء.

(الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر): أنه لا يكون تالياً لحرف النداء، وأنه لا يعني به إلا نفس المتكلم، وأنه لا يجوز فيه الترخيم، بخلاف المنادى فيجوز فيه ذلك كله.

(الثامن عشر والتاسع عشر): أنه لا يستغاث به ولا يندب بخلاف النداء، هذه كلها من جهة الأحكام اللفظية.

وأما الفرق من جهة المعنى فمن ثلاثة أوجه:

(الأول): أن الكلام معه ـ أي الاختصاص ـ خبر ومع النداء إنشاء.

(الثاني): أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

(الثالث): أنه مفيد لفخرٍ كقولنا: نحن معاشر الفضلاء، أو تواضع أو

زيادة بيان أو نحوها، بخلاف المنادى، وقيل: إنه أيضاً يحتمل أن يكون عطف بيان عما قبله إذا ساواه في النصب والتعريف والتنكير، فافهم ذلك وتأمل أ هـ عن ابن هشام *

(الإخفاء والإدغام)

الفرق بينهما: هو أن الإخفاء حالةٌ بين الإظهار والإدغام ولا تشديد معه؛ فإن إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره كإخفاء النون الساكنة والتنوين عند إحدى حروف (يرملون)

(والإدغام) إخفاء حرف في غيره ومعه التشديد مثل: مدّ ونحوه أ هـ ذكره في المقدمة المفهمة.

(أخلف وخلف)

الفرق بينهما: هو أنه يُقال أخلف الله (تعالى) عليك للرجل إذا مات له ابن أو ذهب له شيءٌ يستعاض منه، ويُقال: خلف الله (تعالى) عليك أي كان الله (عز وجل) خليفةً عليك من مصابك أ هـ عن الجمهرة *

(الإدراك والعلم)

الفرق بينهما: هو أن لفظ الإدراك يُطلق في الاصطلاح على معنيين:

(الأول): الصورة الحاصلة من الشيء عند المدرك أعم من أن يكون مجرداً أو مادياً جزئياً أو كلياً جوهراً، أو عرضاً أو غائباً أو حاصلاً في ذات المدرك أو في الآلة وهو بهذا المعنى مرادف للعلم وشامل لجميع أقسام العلم وأنحائه.

(الثاني): التعقل المعبر عنه بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

وهو أخص من العلم بالمعنى الأول لاختصاصه بالحصول وقد يُطلق على الإحساس فقط وهو أخص من العلم بالمعنى الثاني فافهم ذلك وتدبر أ هـ ذكره في شرح السُلَّم.

(إذ وإذا وحيث)

الفرق بينهما: هو أنها اشتركت في أمور وافترقت في أمور، فاشتركت في الظرفية ولزومها والإضافة ولزومها وكونها للجمل والبناء ولزومه وأنها بمعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية ويشترك إذ وإذا في أنهما للزمان ولا تكونان للمكان، وأنهما يُكَفَّان –بما– عن الإضافة مفيدين معنى الشرط جازمين قياساً مطرداً وأنهما يُضافان للجملة الفعلية.

وانفردت إذا فى إفادتها معنى الشرط دون إذ وأنها لا تُضاف إلا إلى الجمل الفعلية، وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزمان والثابت، كونها للمكان

قال اللغويون: حيث كلمة تدل على المكان؛ لأنه ظرف في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة أ هـ. ذكره ابن هشام في التذكرة.

(إذا وكلما ومتى ما)

الفرق بينهما أن (كلما ومتى ما) تدلان على التكرار بخلاف (إذا) إذا كانت للشرط وقيل: تدل، والحق الأول.

ومن فروع هذه المسألة أن يكون له عبيد ونساء فيقول: إذا ولدت امرأتي فعبد من عبيدي حرٌ، فولدن أربع بالتوالي أو المعية فلا يعتق إلا عبد واحد وينحل اليمين بخلاف ما إذا قال: كلما أو متى ما فيعتق أربعة أ هـ، ذكره الشيخ الطريحي في المجمع.

(إذا ومتى)

الفرق بينهما: هو أن (متى) للوقت المبهم و (إذا) للمعين وقيل: إن إذا للأمور الواجبة الوقوع وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كأين ومتى لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، تقول: إذا طلعت الشمس خرجت، ولا يصح فيه ـ متى ـ وتقول: متى تخرج أخرج لمن لم تتيقن أنه خارج، ولذلك وردت شروط القرآن الكريم في إخباره ـ تعالى ـ بإذا كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ و ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ إلى غير ذلك من الآيات دون متى.

(وهنا) فرق آخر هو أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة إليه بخلاف إذا؛ لإضافتها إليه إذا كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم؛ فالعامل فيها جوابها فمعنى قولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، النهار موجود وقت طلوع الشمس أ هـ عن البسيط.

(الإذن والإجازة)

الفرق بينهما: (أن الإذن) هو الرخصة في الفعل قبل إيقاعه.

و (الإجازة) الرخصة في الفعل بعد إيقاعه فهي بمعنى الرضا بما وقع أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(الإرادة والمشيئة)

الفرق بينهما: أن الإرادة هي العزم على الفعل أو الترك بعد تصور الغاية المترتبة عليه من الخير والنفع واللذة ونحو ذلك، وهو أخص من المشيئة؛ لأنها ابتداء العزم على الفعل فنسبتها إلى الإرادة نسبة الضعف إلى القوة، والظن

إلى الجزم، فإنك ربما شيئت شيئاً ولا تريده لمانع عقلي أو شرعي (وأما) الإرادة فمتى حصلت صدر الفعل لا محالة، وقد يطلق أحدهما على الآخر توسعاً *

(فــائــدة)

وهي أنه قد اشتهر حديث: خلق الله (عز وجل) الأشياء بالمشيئة والمشيئة بنفسها، وهذا الخبر من غوامض الأخبار، وذكروا في تأويله وجوهاً، والأوفق منها بأصول الإسلام وقواعده ما ذكره المحققون وهو أن يكون المراد بالمشيئة إحدى مراتب التقديرات التي اقتضت الحكمة جعلها من أسباب وجود الشيء، كالتقدير في اللوح مثلاً والإثبات فيه فإن اللوح وما أثبت فيه لم يحصل بتقدير آخر في لوح سوى ذلك اللوح وإنما وجد سائر الأشياء بما قُدِر في ذلك اللوح كما يلوح هذا المعنى من بعض الأخبار أيضاً فعلى هذا لا تكون المشيئة هنا بمعنى الإرادة، ويحتمل أن يكون الخلق بمعنى التقدير فتأمل أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(الأزلي والأبدي والسرمدي)

الفرق بينهما: أن **(الأول)**: ما كان موجوداً قبل الْقَبْل بحيث لا يكون لوجوده بداية يسبقه عدم.

(والثاني): ما كان موجوداً في البعد بحيث لا يكون لوجوده نهاية يلحقه عدم.

(والسرمدي) الدائم أزلاً وأبداً أ هـ عن شرح الهداية الأثمرية.

(الإسلام والإيمان)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً (فالإسلام) أعم إذ هو شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسوله صلى الله عليه وسلم ـ به حقنت الدماء وبه جرت المناكح والمواريث وعلى ظاهره جماعة الناس.

(**والإيمان**): الهدى وما ثبت في القلوب من صفة الإسلام وما ظهر من العمل؛ فالإسلام يُشارك الإيمان في الظاهر فقط دون الباطن والمتكلمون على ترادفهما (1) وهو بعيد عن التحقيق والأخبار الواردة في الباب لا تدل عليه. أهـ. عن السيد نور الدين.

(الإسراف والتبذير)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي.

و (**التبذير**) صرف الشيء فيما لا ينبغي.

وبعبارة أخرى: (**الأول**) تجاوز الحد في صرف المال و (**التبذير**) تفريقه في غير موضعه أ هـ في رياض السالكين.

---

(1) قوله: والمتكلمون على ترادفهما الخ المتكلمون إنما يقولون بترادف الإيمان والإسلام المنجيين وهو الحق لا مطلق الإيمان ومطلق الإسلام أ هـ أبو بكر بن شهاب.

(اسم الجمع وجمع التكسير)

الفرق بينهما من وجوه: (**أحدها**) عدم استمرار البنية في جمع التكسير (**والثاني**) الإشارة إليه بهذا (**والثالث**) إعادة ضمير المفرد إليه (**والرابع**) أن يكون خبراً عن هو (**والخامس**) أن يُصغر بنفسه ولا يُرد إلى مفرد انتهى، عن أبي حيان.

(اسم الفاعل واسم المفعول)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) يبنى من اللازم والمتعدي كقائم وذاهب و (اسم المفعول) إنما يبنى من فعل متعدٍ؛ لأنه جارٍ على فعل ما لم يسم فاعله فكما أنه لا يبنى إلا مِن متعدٍ كذلك اسم المفعول فإنه عدى اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وزَيْدٌ منطلق به.

وبينهما فرقٌ آخر وهو أن الثاني يجوز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو: الورع محمود المقاصد، وَزَيْدٌ مكسي العبد ثوباً بخلاف **الأول** فافهم. أهـ ذكره ابن مالك في شرح الكفاية.

(اسم الفاعل بمعنى الماضي والحال والاستقبال)

الفرق بينهما من وجوه:

(الأول): أن الثاني يعمل عمل فعله مطلقاً بخلاف الأول فإنه إنما يعمل إذا كان ـ اللام ـ فيه بمعنى ـ الذي ـ

(والثاني): أن الأول ينصرف بالإضافة بخلاف الثاني.

(والثالث): أن الأول إذا ثني أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر (والثاني) يجوز فيه وجهان هنا أعني حذف النون والجر، وبقاء النون والنصب أ هـ ذكره الأندلسي.

(اسم الذات واسم المعنى)

الفرق بينهما: بعد أن كان الذات المدلول عليه باللفظ معنى متصوراً أيضاً هو أن (الأول) ما وضع لمعنى قائم بنفسه: كزيد وفرس وشجر ونحوها (والثاني) ما وضع لمعنى قائمٌ بغيره: كالسواد والبياض والضرب ونحوها سواء صدر عنه: كالكتابة أو قام به: كالمثالين الأولين ونحوهما أو لم يصدر: كالوقوع والسقوط وأمثالهما، وسواء كان وجودياً كالمثالين المذكورين أو عدمياً كالنفي والعدم والفناء أ هـ ذكره السيد الشريف.

(اسم الجنس وعلمه)

الفرق بينهما: هو أن علم الجنس موضوع للماهية المتحدة مع ملاحظتها وحضورها في الذهن: كأسامة.

بخلاف اسم الجنس فإن التعيين والتعريف فيه إنما يحصل بأداة التعريف: كالألف واللام.

وبعبارة أخرى: أن الثاني يدل على التعين بجوهره والأول بواسطة أ هـ ذكره الفاضل القمي.

(اسم الفاعل والفعل)

الفرق بينهما من وجوه:

(الأول): أن اسم الفاعل لا يعمل عند البصريين إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقاً.

(الثاني): أنه يشترط في عمله اعتماده على استفهام ونحوه عندهم بخلاف الفعل.

(الثالث): أنه إذا جرى على غير مَن هو له برز ضميره عندهم أيضاً نحو: زيد عمرو ضاربه، هو بخلاف الفعل.

(والرابع): أنه يجوز تعديته بحرف الجر وإن امتنع في فعله ذلك نحو: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾، (ونحو قول الشاعر):

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون بما رضينا

(والخامس): أن اسم الفاعل مع فاعله يُعد من المفردات والفعل مع فاعله من الجمل.

(والسادس): أن الألف والواو في اسم الفاعل يدلان على التثنية والجمع، وفي مثل: يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع.

(والسابع): أن اسم الفاعل المثنى والمجموع إذا اتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور نحو: ضارباه وضاربوه، بخلاف

الفعل نحو: يضربانه ويضربونه.

هذا وهاهنا أمران ينبغي ذكرهما في المقام:

(الأول): أنهم حكموا بأن الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع، ولعل نظرهم إلى أنها لو كانت ضمائر لما تغيرت بدخول العامل عليها كما أنها لا تتغير في الفعل بدخوله.

(والثاني): أن عدم إبراز ضمير الفاعل في الصفات في التثنية والجمع لأمور ثلاثة:

(الأول): انحطاط رتبتها عن رتبة الفعل وهو أصلها في العمل ولذا برز فيه ضمير الفاعل.

(والثاني): أنه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل، فحينئذ يؤدي إلى اجتماع ألفين في التثنية، إحداهما علامة التثنية، والأخرى ضمير الفاعل، واجتماع واوين في الجمع إحداهما العلامة والأخرى الضمير، ولا يجوز الجمع بينهما؛ لأنهما ساكنان فلا بُد من حذف إحداهما، وإذا كان لا بُد من الحذف حكمنا بالاستتار خيفة من الحذف، وإما أن الموجود علامة وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لا يتغير.

(والثالث): أن الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنت عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه أ هـ عن الأندلسي وغيره.

(اسم الجنس واسم الجمع والجمع)

الفرق بينهما: هو أن الجمع موضوع للآحاد المجتمعة دالاً على تلك الأفراد دلالة تكرار الواحد بالعطف: كزيدون فإنه في قوة: زيد وزيد وزيد (واسم الجمع) موضوع لمجموع الآحاد دالاً على تلك الأفراد دلالة المفرد على جملة أجزائه: كقوم ورهط؛ فإنهما لا يدلان إلا على مجموع الأفراد، (واسم الجنس): موضوع للحقيقة من حيث هي من غير ملاحظة الفردية والجمعية والفرق بينه وبين واحدة بالتاء انتهى، ذكره البعض.

(الاشتراك في النكرات والمعارف)

الفرق بين الاشتراك في النكرات وبينه في المعارف: هو أن اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين مثل: رجل؛ فإن الواضع وضعه لكل مذكر بالغ من الناس من غير تعيين ولا تعميم.

وبالجملة أن الاشتراك فيها بالقصد والاختيار وبالذات.

وأما الاشتراك في المعارف، فالاشتراك في الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع؛ لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين في اللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقياً غير مقصود للواضع.

وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة وما عرف باللام وإن كان مقصودًا للواضع فإنه اشتراك في المسمى المعين فإن الواضع وضع هذا لأن يُشار به إلى مشاهد محسوس معين قريب، فمعروض الاشتراك هنا أمر معين فلذلك لم يُقدح في التعريف بخلاف معروض الاشتراك في النكرات فإنه غير معين فافترق الاشتراكان أ هـ عن البسيط.

(الاشتكاء والشكاية)

الفرق بينهما: أن (**الاشتكاء**) إظهار ما به باللسان من غير مكروه.

(**والشكاية**) اظهار ما يصنعه به غيره من المكروه أ هـ ذكره البعض.

(أصل البراءة وأصل الإباحة)

الفرق بينهما: أن (أصل الإباحة) أخص منه بحسب المورد لجريان أصل البراءة فيما يحتمل الإباحة وفيما لا يحتملها سواء كان عدم احتماله لها في نفسه كما في العبادة أو لقيام دليل على نفيها بالخصوص كما في الدخول على سوم المؤمن، بخلاف أصل الإباحة فإنه لا يجري إلا فيما يحتمل الإباحة وقد فرق بينهما بوجوه أُخر لا تخلو عن المناقشة فتأمل أ هـ ذكره في الأصول المهمة.

(أصل البراءة وقاعدة عدم الدليل دليل العدم)

الفرق بينهما: هو أن الثاني أعم باعتبار جريانه في الحكم الوضعي دون **الأول** كما أن **الأول** أعم باعتبار جريانه في الموضوعات دون **الثاني** فالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه، وإن خصصنا أصل البراءة بنفي الوجوب والتحريم أو بنفي **الأول**، فالفرق أظهر.

واستظهر بعضهم في الفرق **بينهما** أن المقصود بـ **الأول** نفي الحكم الظاهري وبـ **الثاني** نفي الحكم الواقعي.

ويرده أن عدم العلم أعم من العلم بالعدم.

وذكر بعضهم أن الأصل **الثاني** لنفي الحكم عن الموضوعات العامة، **والأول** لنفيه عن الموضوعات الخاصة يعني لنفي تعلقه بذمة آحاد المكلفين وفيه نظر يُعرف بالتأمل، والمعتمد هو **الأول** أ هـ ذكره في القوانين والفصول.

(الإضافة بمعنى اللام وبمعنى من)

الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من: مِن وجوه:

(أحدها): أن الثاني غير الأول في الأولى سواءً وافقه في اسمه أو لم يوافقه فإنه قد تيقن أن يكون اسم المضاف والمضاف إليه واحداً فالمغايرة حاصلة وإن اتحد اللفظ.

وأما التي بمعنى ـ من ـ فـ الأول فيها بعض من الثاني.

(وثانيها): أن الأولى لا يصح فيها أن يوصف الأول بالثاني، والثانية يجوز فيها ذلك.

(وثالثها): أن الأولى لا يصح فيها أن يكون الثاني جزأ عن الأول والثانية يصح فيها ذلك وجعلوا هذا الوجه ضابطه التمييز وقالوا: إذا صح أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى ـ من ـ فإن امتنع فهي بمعنى ـ اللام ـ فتأمل.

(والرابع): أن الأولى لا يصح فيها انتصاب المضاف إليه على التمييز ويصح في الثانية نحو: هذا خاتم فضة أ هـ في شرح المفصل للأندلسي.

(الاطراد والانعكاس)

الفرق بينهما: أن (الاطراد) عبارة عن التلازم في الثبوت أي كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود (والانعكاس) عبارة عن التلازم في الانتفاء، أي كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهما ملزوما المانعية والجامعية، يُقال: هذا مطرد غير منعكس أي مانع عن دخول الغير وغير شامل لجميع الأفراد لكونه أخص، ويُقال: أنه منعكس غير مطرد أي شامل

للأفراد غير المحدود أيضاً؛ لكونه أعم، ويُقال: أنه مطرد ومنعكس أي جامع بشموله لجميع أفراد المحدود ومانع عن دخول الأغيار فيه لكونه مساوياً له أي المحدود، ويعلم معنى عدم الاطراد والانعكاس معاً بالمقايسة فافهم أهـ ذكره المحقق الشريف وغيره.

«الإطلاق والاستعمال»

الفرق بينهما: هو أن الثاني يُطلق على ما هو المقصود من اللفظ لذاته بخصوصه والأول يستعمل في الأعم من ذلك، ولذا يُقال: إطلاق الكلي على الفرد على قسمين، ولا يقال استعماله فيه إلا تسامحاً فالنسبة بينهما عموم مطلق وربما توهم أن الإطلاق يختص بما لا يكون مقصوداً لذاته فيتباينان والأظهر أنهما متساويان أو مترادفان وإن كان الغالب استعمالهما على النهج المذكور أ هـ ذكره في الفضول.

«الإعراب التقديري والمحلي»

الفرق بينهما: أن الإعراب يُقدر على الألف المقصورة؛ لأن الألف لا يتحرك بحركة؛ لأنها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها إلى مخرج الحركة، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأن الكلمة غير معربة، بل لتوفي محل الحركة بخلاف ـ من وكم ـ ونحوهما من المبنيات فإن الإعراب لا يقدر على حرف الإعراب منها؛ لأنها حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيها؛ لعدم المانع وإنما الكلمة في موضع كلمة معربة (وقال) بعضهم: الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتل، أنا إذا قُلنا: قام هؤلاء، أن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة، كيف ولا مانع من ظهوره لو

كان مقدراً فيها؛ لأن الهمزة حرف علة يقبل الحركات وإنما نعني به أن هذه الكلمة في كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة بخلاف ـ العصى ـ فإنه إذا قلنا: أنها في موضع رفع إنما نعني به أن الضمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة واستثقال الضمة والكسرة في ـ ياء ـ القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ أ هـ ذكره ابن يعيش وابن النحاس.

(الأعلى والأحمر أعني بَابَيْهِمَا)

الفرق بينهما ـ أعني بين أفعل للتفضيل وبينه للوصف لا بين خصوص هاتين المادتين، من وجوه:

(الأول): جمع الأول بالواو والنون نحو: الأعلون والأفضلون وأشباههما.

(والثاني): جمعه على ـ أفاعل ـ كالأعالي والأفاضل.

(والثالث): استماله ـ بمن ـ نحو: زيد أفضل من عمرو، وهذا أعلى من ذاك.

(والرابع): تأنيثه على ـ فعلى ـ كالعليا والفضلى.

(والخامس): لزومه إحدى الثلاثة ـ أل، أو، من ـ كما مر من الأمثلة، أو الإضافة نحو: هو أحسن إخوته، وقد نظمها بعضهم في بيتين فقال:

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى ... في خمسة في الجمع والتكسير
ودخول من وخلاف تأنيثيهما ... ولزوم تعريف بلا تنكير

وأما جمع باب أحمر فعلى ـ فعل ـ وتأنيثه على ـ فعلاء ـ ولا يلزم إحدى الثلاثة أ هـ ذكره في الأشباه والنظائر.

(الإغراء والتحذير)

الفرق بينهما: هو أن الأول تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله، والثاني تنبيهه على أمر مكروه ليجتنبه، وأيضاً أن الأول يكون بغير إياك نحو: الغزال الغزال، بخلاف الثاني فيكون به أيضاً نحو: إياك والشر، ويشتركان في سوى ما ذكر من الأحكام أ هـ ذكره كثير من النحاة.

(الإغراء والأمر)

الفرق بينهما من وجوه:

(الأول): أن الإغراء لا يكون إلا مع المخاطب بخلاف الأمر فإنه مع الغائب أيضاً نحو: صدق فليصدق.

(الثاني): أنه لا يتقدم معمولها عليها، لا تقول: زيداً عليك، بخلاف الأمر فتقول: زيداً اضربه.

(الثالث): أن الفاعل فيه مستتر لا يظهر أصلاً في تثنية ولا جمع ويظهر فيه فيهما نحو: إكراماً، أكرموا، أكرمن.

(الرابع): أن حرف الجر هنا لا يتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بعضهم كقوله عز وجل: ﴿ارْجِعُوا وَرَاءكُمْ﴾ فليس وراءكم معمولاً لارجعوا؛ لأنه فعل، بل ذكر تأكيداً.

(الخامس): أن الإغراء لا يجاب بالفاء، لا تقول: دونك زيداً فيكرمك، وتقول: أكرم زيداً فيكرمك.

(السادس): أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً ولم يجز أن يكون متصلاً نحو: عليك، إياي، ولا يُقال: عليكني، كما يُقال في الأمر:

الزمني؛ لأن هذا لم يتمكن أ هـ ذكره الأندلسي.

(الإفراط والتفريط)

الفرق بينهما: هو أن الإفراط عبارة عن تجاوز الحد من جانب الزيادة والتفريط تجاوزه من جانب النقصان، وفي المثل: الجاهل إما مفرط أو مفرط أ هـ ذكره الفاضل الحلبي.

(أفعل التعجب وأفعل التفضيل)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في اللفظ والمعنى: من حيث تركيبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة، ومن حيث أن قولنا: ما أعلم زيداً، أو قولنا: زيد أعلم من عمرو.

ويشتركان في زيادة العلم، هو أن أفعل في التعجب ينصب المفعول به نحو: ما أحسن زيداً، وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين والقول الآخر أنه ينصبه سماعاً وقياساً، أما السماع فكقوله:

أكر وأحمى للحقيقة منهم ... واضرب منهم بالسيوف القوانسا

وأما القياس فلأنه اسم مأخوذ من ـ فعل ـ فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة .

(والجواب) عن البيت: أن القوانسا منصوب بفعل دلّ عليه ـ اضرب ـ وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من حيث أنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل عمله بخلاف الأسماء العاملة وأيضاً الأسماء العاملة إنما تعمل للمشابهة للفعل وهو بعد أن صحب من بعدت مشابهته له فلذلك لم يعمل في الاسم الظاهر كما هو المشهور أ هـ عن البسيط.

(الإكسير والكيمياء والميزان)

الفرق بينهما: هو أن الإكسير موضوعه المدبر الصناعي الحكمي الغير، الموجود في معدن العامة وهو الحجر المكرم الذي أبار النحاس التام وهو الكائن من جزء ذكر وجزء أنثى، وآخر مسمى بالغصن النباتي، ألا وهي الروح والنفس والجسد المستنبطة من مادة القوام الواحدة النوعية.

(وأما الميزان) فموضوعه أصول المعادن وهي الأجساد الستة المنطرقة وهي الرصاص والنحاس والذهب والفضة، وما في حكمهما من الفروع وهي الأجساد المنسحقة الغير المنطرقة *

والأجسام سواءً كانت معدنية كالمرقشيشا والمغنيسيا والتوتيا ونحوها، أو صناعية كالمرتك والإسبرنج والراستختج ونحوها.

(وأما الكيمياء) فموضوعه مجموع موضوع العلمين فتبين أن الأولين متباينان والكيمياء أعم منهما مطلقاً فاعرف قدر ذلك واغتنم أ هـ ذكره الفيلسوف القمري المصري.

(الإلجاء والاضطرار)

الفرق بينهما: أن (الاضطرار) كون الشيء بحيث لا يقدر الإنسان على الامتناع منه بسبب موجب لذلك، وإن كان بحسب ذاته قادراً على الامتناع (والإلجاء) قد يكون بالاختيار لبقاء القدرة على الامتناع فـ**الأول** أخص أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(الإلهام والوحي)

الفرق بينهما من وجوه:

(الأول): أن الإلهام يحصل من الحق تعالى من غير واسطة الملك والوحي بالواسطة.

(والثاني): أن الوحي من خواص الأنبياء المرسلين، والإلهام من خواص الولاية.

(والثالث): أن الوحي مشروطٌ بالتبليغ كما قال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ دون الإلهام *

ومنهم مَن جعل الإلهام نوعاً من الوحي - وأما في اللغة فيطلق أحدهما على الآخر (ومنه) قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾، أي لهما وقذف في قلوبهما أ هـ ذكره في رياض السالكين.

(إلا وغير)

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها): أن - غير - يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء (وإلا) ليست كذلك فتقول: عندي درهم غير جيد، ولو قلت: عندي درهم إلا جيد لم يجز.

(والثاني) أن -إلا- إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فتقول: قام القوم إلا زيداً، ولو قلت: قام إلا زيد، لم يجز بخلاف - غير - إذ تقول: قام القوم غير زيد.

والسر في ذلك أن - إلا - حرف لم يتمكن في الوصفية فلا يكون صفة إلا تابعاً كما أن - أجمع - لا يستعمل في التأكيد إلا تابعاً.

(والثالث) أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد ـ غير ـ جاز الجر والحمل على المعنى بخلاف (إلا)؛ والسر في ذلك أن إعراب ـ غير ـ كإعراب المستثنى بإلا في مثل: ما جاءني القوم غير زيد وعمرو، ويجوز رفع عمرو على البدل ونصبه على الاستثناء والجر حملاً على اللفظ وأما إلا فلا يجوز فيها إلا ما يقتضيه العامل أ هـ، ذكره الأندلسي.

(الإلغاء والتعليق)

الفرق بينهما مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أن التعليق إبطال العمل لفظاً لا معنى، والإلغاء إبطاله لفظاً ومعنى؛ فالجملة على الأول بها محل من الإعراب وعلى الثاني لا محل لها من الإعراب، مثال الأول: إن المحب علمت مصطبر، فالجملة لها محل من الإعراب، ومثال الثاني: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاء يَنطِقُونَ﴾، ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾، وعلمت لا زيد عندك ولا عمرو، وعلمت لزيد منطلق، وقد علمت لتأتين منيتي، وعلمت أزيد قائم أم عمرو، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾، فهذه كلها في محل النصب، وفَرْقٌ آخر بينهما وهو أن الإلغاء أمرٌ اختياري لا ضروري بخلاف التعليق فافهم ذلك أهـ ذكره الرضي والسيوطي والأزهري.

(الإمكان والقوة القسيمة للفعل)

الفرق بينهما من وجوه:

(الأول): أن ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها قسيمة له بخلاف الممكن فإنه كثيراً ما يكون بالفعل.

(والثاني): أن القوة لا تنعكس إلى الطرف الآخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرفي وجوده وعدمه بخلاف الإمكان فإن الممكن يمكن أن يكون ويمكن

أن لا يكون.

(والثالث): أن ما بالقوة إذا حصل بالفعل قد تغير الذات كما في قولنا: الماء بالقوة هواء، وقد تغير الصفات كما في قولنا: الأمي بالقوة كاتب، فيكون بينها وبين الإمكان عموم من وجه يصدقان في الصورة الأخيرة ويصدق الأول فقط في الصورة الأولى ضرورة أنه يصدق: لا شيء من الماء بهواء بالضرورة، ولا يصدق الماء هواء بالإمكان ويصدق الثاني كذلك حيث تكون النسبية فعلية فتدبر أ هـ ذكره شارح المطالع.

(أم و - أو -)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في الحرفية والعطفية، وأنهما لأحد الشيئين أو الأشياء من وجوه:

(الأول): أن أم تفيد الاستفهام دون أو.

(والثاني): أن - أو - مع الهمزة تقدر بأحد و - أم - تقدر بأي.

(والثالث): أن جواب الاستفهام مع - أو - سابق الاستفهام مع أم المعادلة؛ لأن طلب التعين إنما يكون بعد معرفة الأحدية وحكم الأحدية.

(والرابع): أن الاستفهام إذا كان باسم كقولك: أيهم يقوم أو يقعد، كان العطف بأو دون - أم -؛ لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة إلى - أم - في ذلك لدلالة الاسم على معناه وهو التعيين (وأما) أفعل التفضيل كقولك: زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلا بأم دون - أو -؛ لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التعيين دون الأحدية (وإذا) وقع سواء قبل همزة استفهام كان العطف بأم، سواء كان ما بعدها اسماً أم فعلاً كقولك: سواء عليَّ زيد في الدار أم عمرو، وسواء عليَّ أقمت أم قعدت وكان

كذلك؛ لأن الهمزة تطلب مع بعد أم المعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم.

وإذا لم يقع بعد ـ سواء ـ همزة استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان، فإذا وقع بعده اسمان كقولك: سواء عليَّ زيد وعمرو، وفي التنزيل المبارك: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ كان العطف بالواو؛ لأن التسوية تقتضي التعديل بين شيئين.

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام نحو: سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت، كان العطف ـ بأو ـ؛ لأنه يصير بمعنى الجزء.

وإذا وقع بعد ـ أُبالي ـ همزة الاستفهام نحو: ما أبالي أزيد أضربت أم عمروا، كان العطف بأم؛ لأن الهمزة تقتضي ما بعد ـ أم ـ لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول لأبالي، ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل أم.

وأما إذا لم يقع بعد همزة الاستفهام نحو: ما أبالي ضربت زيداً أو عمروا، فإن العطف ـ بأو ـ لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها، ولذلك يصح السكوت على ما قبل ـ أو ـ، تقول: ما أبالي ضربت زيد أو الأجود في نحو قولك: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو، وما أدري أقمت أم قعدت، وليت شعري أقمت أم قعدت، كون العطف ـ بأم ـ؛ لأنها بمنزلة (علمت) فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ـ أم ـ لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعها على معنى أيهما (وقد) ذكروا جواز ـ أو ـ وهو ضعيف لوجهين:

(الأول): أنه لا يصح السكوت على ما قبل ـ أو ـ

الثاني: أنه يصير المعنى: ما أدري أحد الفعلين فعل.

والضابط الكلي في الفرق أنه إن حسن الوقف والسكوت على ما قبل

العاطف فهو من مواضع ـ أو ـ وإن لم يحسن فهو من موارد ـ أم ـ أ هـ عن العطار.

(أم المتصلة والمنقطعة)

الفرق بينهما: هو أن المتصلة وهي التي يكون ما قبلها وما بعدها كلاماً تقع معادلة لألف الاستفهام بمعنى أي، تقول: أزيد في الدار أم عمرو، والمعنى أيهما فيها، ويجب أن يعادل ما بعدها ما قبلها، فإن كان الأول اسماً أو فعلاً كان الثاني مثله نحو: زيد قائم أم قاعد، وأقام زيد أم قعد؛ لأنها لطلب تعيين أحد الأمرين ولا يُسأل بها إلا بعد ثبوت أحدهما ولا يجاب إلا بالتعيين؛ لأن المتكلم يدعي وجود أحدهما ولا يسأل إلا عن تعيينه، ولا تستعمل في الأمر والنهي.

(والمنقطعة) وهي المنفصلة عما قبلها في الخبر والاستفهام (قول) في الخبر: إنها لإبلٌ أم شاة، وذلك إذا نظرت إلى شخص فتوهمته إبلاً فقلت ما سبق إليك ثم أدركك الظن بأنه شاة، فانصرفت عن الأول فقلت: أم شاء بمعنى بل، فهو إضراب عما كان قبله إلا أن ما يقع بعد ـ بل ـ يقين وما وقع بعد ـ أم ـ ظن وتقول في الاستفهام: هل زيد منطلق أم عمرو ـ فأم ـ معها ظن واستفهام وإضراب أ هـ ذكره ابن الصائغ.

(إن الخفيفة والمخففة)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في الدخول على الجملتين وكونهما في الصورة واحدة هو أن: (أن المخففة) من المثقلة لا بد فيها من دخول اللام في خبرها عوضاً عما حُذف منها نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ

لَكَبِيرَةٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَـادُوا لَيَفْتِنُونَـكَ﴾ و (إن الساكنة الخفيفة) يقع بعدها غالباً ـ إلا ـ الاستثنائية نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُـرُورٍ﴾، فافهم ذلك أ هـ ذكره في مجمع البحرين.

(أن المصدرية والمفسرة)

الفرق بينهما: (أن المصدرية) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْـرٌ لَّكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِلا أَنْ قَالُوا﴾ (الأنعام:٢٣) يجوز أن تتقدم على الفعل؛ لأنها معمولة و (أما المفسرة) نحو قوله تعالى: ﴿وَنُـودُوا أَن تِلْكُـمُ الْجَنَّـةُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ فلا يجوز أن يتقدمه؛ لأن المفسر ـ بالكسر ـ متأخر عن المفسر ـ بالفتح ـ رتبة أ هـ ذكره أبو حيان.

(أنْ وأنّ)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في جواز حذف الجار وسدهما مسد جزى: الإسناد في باب ـ ظن ـ: أن الخفيفة وصِلَتُها تسد مسدهما في باب عسى والشديدة في ـ لو ـ تقول: عسى أن تقوم، ويمتنع: عسى أنك قايم، وتقول: لو أنك تقوم، ولا يجوز: أن تقوم.

وذكر بعضهم أن الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أن الشديدة العاملة في الأسماء في أوجه:

(الأول): أن لفظها قريب من لفظها وإذا خففت المشددة صارت مثلها في اللفظ.

(والثاني): أنها وما عملت فيه مصدر مثل الشديدة.

(والثالث): أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالشديدة.

(والرابع) أن كلاً منهما يدل على الجملة (وبينهما فرق آخر) أن الشديدة للحال والخفيفة تصلح للماضي والمستقبل أ هـ ذكره ابن النحاس والأندلسي.

(إن وأن ولكن وأخواتها)

الفرق بين الثلاثة الأول وأخواتها: هو أن إن لها أحكاماً خمسة دون أخواتها:

(أحدها): جواز العطف على الوضع.

(والثاني): دخول الفاء في الخبر.

(والثالث): عدم جواز عملها في حالٍ وجارٍ وظرفٍ، بخلاف أخواتها.

(والرابع): عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بما عندهم مستدلاً بأن ذلك جائز في ـ ليت ـ سماعاً وفي ـ كان ولعل ـ قياساً عليها؛ لاشتراكهما في إزالة معنى الابتداء (وفيه) أنه إنما جاز في ـ ليت ـ لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها.

(والخامس): دخول اللام في الخبر، لكنه في إن المكسورة بإطراد وفيهما بندور، هذا هو الإنصاف، وأنه لا تأويل في (ولكنني من حبها لعميد) ولا في قراءة بعضهم (قوله تعالى): ﴿إِلَّا إِنَّهُم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾.

كل ذلك لبقاء معنى الابتداء أ هـ عن ابن هشام في التذكرة.

(أو وإما)

الفرق بينهما: أن (أما) لا تستعمل إلا مكررة نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، و ـ أو ـ لا تتكرر نحو: جاء زيد أو عمرو.

وأيضاً أن (إما) تلازم حرف العطف، و ـ أو ـ لا يدخل عليها حرف العطف، هذا من جهة اللفظ، وأما من جهة المعنى فهو أن ـ أو ـ تبتدئ فيها متيقناً ثم يدركك الشك و ـ إما ـ تبتدئ بها شاكاً من أول الأمر ولهذا السر يجب تكرارها.

(فائدة يناسب ذكرها في المقام) وهي أن ـ أو ـ إذا دخل على الخبر دلّ على الشك والإيهام، وإذا دخل على الأمر والنهي دلّ على التخيير والإباحة وقد يكون بمعنى ـ إلى ـ (تقول): لأضربنه أو يتوب، وقد يكون بمعنى ـ بل ـ في سعة الكلام، قال عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ أي بل يزيدون، وقد يكون للتقسيم كقولك: العنصر إما خفيف مطلق أو ثقيل كذلك أو خفيف بالإضافة أو ثقيل كذلك فاحفظ ذلك.

أ هـ عن شرح الإيضاح.

(الأولي والبديهي)

الفرق بينهما: أن (الأولي) أخص مطلقاً من البديهي، هذا إذا فسر البديهي بما فسر به الضروري، بأن فسر بما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج إلى شيء آخر أو لم يحتج، وأما إذا فسر بما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلاً كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق، بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان فيتساوى مع الأولي ويكون أخص من الضروري، كما أنه على التفسير **الأول** يكون أعم من الأولي ومتساوياً مع

الضروري أ هـ ذكره في حاشية السيد الشريف على شرح المطالع.

(الأولي والضروري)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**): ما لا يفتقر بعد توجه العقل إليه إلى شيء آخر أصلاً من حدس أو حس أو تجربة أو نحو ذلك.

(**والثاني**): هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج إلى شيء آخر أو لم يحتج فيكون أعم من الأول أ هـ عن السيد المتقدم أيضاً.

(الإيماء والإيباء)

الفرق بينهما: أن الإيماء يختص بالإشارة إلى قدام والإيباء يختص بها إذا كانت إلى الخلف، وقيل: الإيماء هو الإشارة بالأصابع من خلفك ليتأخر، والإيباء من أمامك ليُقبل، وقيل: الإيماء الإشارة على أي وجه كان، والإيباء يختص بما ذكر أو لا، وقيل: الإيماء والإيباء واحد فيكون من باب الإبدال. أهـ عن شرح الفصيح للمرزوقي.

(أي وأن)

الفرق بينهما: أن (أي) تفسر كل مبهم من المفرد نحو: جاءني زيد أي عبد الله والجملة نحو: فلان رقد، أي مات.

و (أن) لا تفسر إلا مفعولاً مقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ فقوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ مفسر لمفعول ناديناه المقدر: أي نادينا بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم أ هـ ذكره الرضي في شرح الكفاية.

(أي وإذا)

الفرق بينهما على القول بأن الكلام قد يفسر بإذا: هو أنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلم بأي ضممت تاء الضمير، تقول: استكتمته الحديث أي سألته كتمانه ـ بضم التاء ـ.

وإذا فسرتها بإذا فتحت كما إذا جئت في المثال بدل ـ أي ـ إذا ـ فتحت فقلت: إذا سألته.

(والحاصل) أن الجملة المفسرة بأي المسندة إلى ضمير المتكلم يجعل تاء المضمر فيه مضمومة وفي المفسرة بإذا مفتوحة، وأنشدوا في ذلك المعنى أبياتاً:

إذا تكون بأي فعلاً تفسره ... فضم تائك فيه ضم معترف
وإن تكن بإذا يوماً تفسره ... ففتحة التاء أمر غير مختلف

والسر في ذلك أن (أي) تفسير، فينبغي أن يُطابق ما بعدها لما قبلها، والأول مضموم والثاني مثله، وأما (إذا) فهو شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضمير فمحال فيه الضم أ هـ، في حاشية الكشاف والمغني والأشباه والنظائر.

(أين وكيف)

الفرق بينهما من وجهين:

(الأول): أن جواب كيف قد يتعدد؛ لأنها سؤال عن الحال والإنسان قد تجتمع أحواله في حالة واحدة، كما إذا سأله واحد: كيف حالك؟ (فيقول):

جوعان عطشان تعبان نعسان إذا كان على هذه الحالة، وأما (أين) فلا يجاب إلا بواحد، (فإذا) قلت: أين زيد؟ يُقال في الجواب: في الدار، أو في السوق، أو غير ذلك؛ لأنها سؤال عن المكان ومِن المعلوم امتناع حلول الإنسان في مكانين في وقت واحد فضلاً عن الأمكنة فيه.

(والثاني): أن كيف اسم محض وأين ظرف، وذهب ابن جني إلى أن كيف ظرف انتهى أ هـ، عن المحصول.

(أيان ومتى)

الفرق بينهما بعد أن كانت هي بمعناها؛ لأنها ظرف من ظروف الزمان مبهم كمتى: هو أن (متى) لكثرة استعمالها صارت أظهر من (أيان) في الزمان، وبوجه آخر أن (متى) يستعمل في كل زمان، وأن (أيان) فلا تستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾، (وقيل): أيان بمعنى متى في الاستفهام ويفارق متى من وجهين:

(أحدهما): أن متى أكثر استعمالاً منها.

(والآخر): أن أيان يستفهم بها في الأشياء العظيمة المفخمة، والكتب المشهورة ساكتة عن كونها شرطاً، وذكر بعض المتأخرين أنها تقع شرطاً؛ لأنها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك أيان وتوجيه منع الشرط عدم السماع وأن متى أكثر استعمالاً منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا يشاركها فيه أيان وهذا فرق ثالث أيضاً أ هـ عن البسيط وغيره.

(أين وأيان)

الفرق بينهما: هو أن (أين) سؤال عن مكان فإذا قلت: أين زيد؟ فإنما تسأل عن مكانه وأما (أيان) فبمعنى حين للزمان الاستقبالي فلا تستفهم بها إلا عن المستقبل كما يشهد بذلك موارد استعمالاتها أ هـ ذكره في مجمع البحرين.

(الإيلاء واليمين)

الفرق بينهما: أن (الإيلاء) لا بُد أن يكون فيه ضرر على الزوجة ولا ينعقد بدونه، فيكون يميناً وينعقد في كل موضع ينعقد فيه اليمين أ هـ ذكره أيضاً في المجمع.

(أين وأنى)

الفرق بينهما: أن (أنى) تكون شرطاً في الأمكنة بمعنى أين، وتكون استفهاماً بمعنى متى وأين وكيف إلا أنها بمعنى من أين بزيادة الحرف الدال على الابتداء لا بمعنى أين وحدها ألا ترى أن مريم ـ البتول ـ لما قيل لها: أنى لك هذا؟ أجابت: هو من عند الله، ولم تقل: هو عند الله، بل لو أجابت به لم يحصل المقصود هذا وفسرت في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ بمعنى كيف وحيث ومتى فتدبر أ هـ عن الارتشاف.

(أي ومن)

الفرق بينهما من ستة أوجه:

(أحدها): أن أيا معربة تقبل الحركات ومن ثم لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصل والوقف و ـ من ـ مبنية لا تلحقها الزيادة

إلا في الوقف.

(والثاني): أن ـ من ـ لمن يعقل و ـ أي ـ لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف إليه؛ لأنها بعض من كل.

(والثالث): أن العَلَم يحكى بعد ـ من ـ ولا يحكى بعد أي.

(والرابع): أن ـ رب ـ قد تدخل على ـ من ـ دون ـ أي ـ.

(والخامس): أن أيا قد يوصف بها، تقول: مررت برجل أي رجل ومررت بامرأة أية امرأة بخلاف من.

(والسادس): أن ـ من ـ يدخلها الألف واللام وياء النسبة في الحكاية بخلاف أي.هذا آخر باب الألف أ هـ عن البسيط.

* (بـــاب البـــاء) *

(الباري والخالق والمصور)

الفرق بين هذه الأسماء: هو أنه قد يظن أنها ألفاظ مترادفة وأن الكل يرجع إلى الخلق والاختراع وليس كذلك، بل كلما يخرج من العدم إلى الوجود مفتقر إلى تقديره أولاً وإيجاده على وفق التقدير ثانياً، وإلى التصوير بعد الإيجاد ثالثاً؛ فالله ـ سبحانه وتعالى ـ خالق من حيث هو مقدر وبارئ من حيث هو مخترع وموجد ومصور من حيث أنه مرتب صور المخترعات أحسن ترتيب أ هـ عن الإمام الرازي.

(باء التعويض والبدل)

الفرق بينهما: هو أن الباء في البدل تدخل على الزائل وفي التعويض على الحادث، وفيه تأمل، بل الحق أن لزوال الزائل دخلاً في حدوث الحادث في التعويض دون البدل ومن هذا تراهم يقولون: إن الجمع في المبدلين جائز دون المعوضين أ هـ، ذكره المرازه أبو طالب في حاشيته على البهجة المضيئة.

(باب كان وباب إن)

الفرق بينهما من جهة الأحكام أيضاً هو جواز تقديم الخبر على الاسم وعلى كان مطلقاً نحو: كان قائماً زيدٌ، وقائماً كان زيدٌ ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً أ هـ عن بعض النحاة، انتهى.

(باب ظن وباب أعلم)

الفرق بينهما: هو أن باب ـ أعلم ـ لا يجوز فيه الإلغاء ولا التعليق؛ لأنك إذا قلت: أعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ أو خبر وكان غير مفيد؛ لأن قولك: عمرو قائم لا يستقيم جعله خبراً عن زيد وكذا الحكم في الإلغاء ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الأول خلاف هذا كله بخلاف باب ظن أ هـ ذكره في الأشباه والنظائر.

(باب كان وسائر الأفعال)

الفرق بينهما: هو أن كان وأخواتها مخالفة لأصولها في أربعة أشياء:

(أحدها) أن هذه الأفعال إذا سقطت بقي المسند والمسند إليه وغيرها إذا سقطت لم يبق كلام.

(والثاني): أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر؛ لأنها لم تدل عليه، وغيرها من الأفعال تؤكد بالمصادر؛ لأنها تدل عليها نحو: قام قياماً، وزال زوالاً.

(والثالث): أن الأفعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له، فلا تقول: كين قائم؛ لأن قائماً خبر من المبتدأ فإذا زال المبتدأ زال الخبر وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

(والرابع): أن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب بخلافها فافهم ذلك أ هـ ذكره ابن الحسن في شرح الإيضاح.

(البير والجب)

الفرق بينهما: هو أن الجب ركية لم تطو فإذا طويت فهو بير وقد يقال للركية: الرس أ هـ ذكره الطريحي في المجمع.

(البحث والنظر)

الفرق بينهما: هو أن مدار (البحث) على تصورات المسائل تفصيلاً من حيث خصوصية كُلٍ على حد، ومدار (النظر) على تصورات مجموع المسائل من حيث المَجموع، وبالجملة مدار الفرق على التفصيل والإجمال، بل على الفرق بين الكلي المجموعي والإفرادي أ هـ. ذكره جمال الدين الخلونساري.

(البداء والنسخ)

الفرق بينهما: هو أن (البداء) إنما يجري في الأفعال التكوينية الإلهية و (النسخ) في الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين، وقد يُطلق أحدهما على الآخر مجازاً، فيُقال: أن النسخ بداء في الأحكام كما أن البداء نسخ في الأفعال.

(وها هنا فائدة ينبغي التعرض لها وهي هذه)

(اعلم) أنه يُقال: فلان ذو بدوة أي لا يزال يبدو له رأي جديد ومنه بدا له في الأمر، إذا ظهر له استصواب شيء غير الأول والاسم منه البداء كسلام وهو بهذا المعنى محال على الله ـ تعالى ـ بحكم العقل (وقد) ورد أن الله ـ تعالى ـ لم يبدوا له من جهل، وورد أيضاً ما بدأ الله ـ عز وجل ـ في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له وقد تكثرت الأخبار في البداء من المسلمين كافة فبِدَاؤه ـ

تعالى ـ بمعنى إظهار ما خفي سره علينا، وحكمه وقضاؤه بمقتضى الحكمة فافهم ذلك واغتنم.

و (النسخ) في اللغة الإزالة، يُقال: نسخت الشمس الظل أي أزالته وأما في الشرع فهو إزالة ما كان ثابتاً في الشرع من الحكم بنص شرعي كما في آية القبلة والعدة والصدقة، والتفصيل يطلب من كتب علم أصول الفقه أ هـ ذكره صاحب معارج الأصول.

(البدل والعوض)

الفرق بينهما: هو أن البدل يكون في الموضع المبدل منه كياء ميزان فإنه بدل من ـ الواو ـ التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها و (العوض) ليس بابه أن يكون في موضع المعوض عنه، بل قد يكون مكان المعوض عنه، كما قالوا: يا أبت؛ فالتاء عوض عن ياء المتكلم، وقد يكون في الآخر عن محذوف كان في **الأول** كعدة وزنة فإن أصلهما وعد ووزن.

وقد يكون بعكس ذلك كاسم فإنهم لما حذفوا من آخره ـ لام ـ الكلمة عوضوا في أوله همزة الوصل، وقد يكون في حرف ليس أولاً ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو: زنادقة في زناديق فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلقاً فالبدل أخص أ هـ عن أبي حيان.

(البدل والصفة)

الفرق بينهما بوجوه:

(أحدها): أن (الصفة) تكون بالمشتق أو ما هو في حكمه ولا كذلك (البدل) فإن حقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو بالمصادر.

(والثاني): أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً والبدل لا يلزم فيه ذلك.

(والثالث): أنه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك.

(والرابع): أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال (والصفة) ليست كذلك.

(والخامس): أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط وليس كذلك في الصفة.

(والسادس): أن البدل يجري مجرى جملة أخرى ولا كذلك الصفة.

(والسابع): أن البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة.

(والثامن): أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد وفي البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد.

(والتاسع): أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف ويعبر عنه بالوصف السببي نحو: زيد حسن غلامه، والبدل لا يكون كذلك فلو قلت: سلب زيد ثوب أخيه لما جاز.

(والعاشر): أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوص من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعاً على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام فاحفظ ذلك أ هـ عن الأندلسي في شرح المفصل.

(البدل وعطف البيان)

الفرق بينهما بأمور:

(أحدها) أن البدل يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكـون إلا في معرفة على ما قيل.

(والثاني): أن (عطف البيان) هو المعطوف لا غير (والبدل) قد لا يكون المبدل بل بعضه أو مشتملاً عليه أو لا واحد منهما وهو بدل الغلط.

(والثالث): أن البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان.

(والرابع): أن في البدل ما يجري الغلط وليس كذلك في عطف البيان أهـ عن الأندلسي إيضافية.

(البدل والتأكيد)

الفـرق بيـنهما: أن (للتأكيـد المعنـوي) ألفاظاً محـصورة معينـة (وأمـا اللفظي) فهو إعادة اللفظ **الأول** والبدل ليس كذلك، ولأن التأكيـد قـد يكـون المراد منه الإحاطة والشمول وليس هذا في البدل أ هـ عـن الـسيد الأندلـسي أيضاً.

(البدل وعطف النسق)

الفرق بينهما في غاية الظهور؛ إذ لا توافق بينهما إلا في التابعية فكل منفرد بأحكام لا توجد في الآخر فإن (عطف النسق) بالواو أو بإحدى أخواتهـا وأنـه يجوز تعدده والعطف عليه (والبدل) ليس بواسطة الحـرف ولا يجـوز تعـدده ولا البدل منه إلا في بدل البداء وأن المبدل منه في حكم الـسقوط والمعطـوف عليه ليس كذلك وأن البدل قد يكون عين المبدل منه مطابقاً له مساوياً إيـاه أو

بعضاً منه أو دالاً على معنى فيه بخلاف المعطوف فإنه غير المعطوف عليه وغير الجزء غير المشتمل عليه انتهى أ هـ عن الأندلسي أيضاً.

(البدن والجسد)

الفرق بينهما: هو أن الجسد لا يُقال إلا للحيوان العاقل وهو الإنسان والملائكة والجن ولا يُقال لغيره جسد وقيل: البدن الجسد سوى الرأس ويظهر عن بعضهم أنهما مترادفان أ هـ عن الجوهري.

(البديهي والضروري)

الفرق بينهما: أن **الأول** أخص من **الثاني** مطلقاً، هذا إذا فسر البديهي بما لا يحتاج بعد توجه العقل إليه إلى شيء آخر أصلاً وأما إذا فسر بما هو أعم كما مر سابقاً فيكونان مترادفين أ هـ ذكره المحقق الشريف.

(البذل والهبة)

الفرق بينهما: أن (الهبة) مشتملة على المنة لاشتراط القبول فيه وأيضاً أن الهبة نوع اكتساب وهو غير واجب للحج؛ لأن وجوبه مشروط بوجوب الاستطاعة فلا يجب تحصيل شرطه بخلاف (البذل) فلا يشترط فيه القبول أ هـ ذكره في المدارك.

(البرهان والدليل)

الفرق بينهما: هو أن (البرهان) هو الحجة القاطعة المفيدة للعلم، وأما ما يفيد الظن فهو (الدليل) ويقرب منه الأمارة ولذا أفحم ـ سبحانه وتعالى ـ الكفار بطلب البرهان منهم فقال وهو أصدق القائلين: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾، أقول الحق أن الدليل أعم فتأمل أ هـ عن بعض المنطقيين.

(البضع والنيف)

الفرق بينهما: هو أن (النيف) من واحد إلى ثلاثة و (البضع) من أربعة إلى تسعة و يُقال نيف إلا بعد عقد نحو: عشر ونيف ومائة ونيف، بخلاف البضع فإنه يُستعمل مستقلاً ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ أ هـ ذكره كثير منهم.

(بعض ليس وليس بعض)

الفرق بينهما: أن (بعض ليس) قد يذكر للإيجاب كما في قولنا: بعض الحيوان هو ليس بإنسان (وليس بعض) قد يستعمل في السلب الكلي كما في نحو: ليس بعض من الإنسان بحجر فتدبر أ هـ ذكره كثير من المنطقيين.

* بـــاب الـــتـــاء *

(تأخير بيان النسخ وتأخير بيان المجمل)

الفرق بينهما: هو أن (تأخير بيان النسخ) مما لا يخل من التمكن من الفعل في وقته بخلاف (تأخير بيان المجمل) أعني بيان صفة العبادة فإنه لا يتأتى معه فعل العبادة في وقتها للجهل بصفاتها فافهم انتهى عن الحلي عن عبد الجبار.

(تأخير بيان تخصيص العموم وتأخير بيان النسخ)

الفرق بينهما من وجهين:

(الأول): أن الخطاب المطلق الذي أريد نسخه معلوم الارتفاع بانقطاع التكليف بخلاف المخصوص.

(والثاني): أن تأخير بيان تخصيص العموم مع تجويز إخراج بعض الأشخاص منه من غير تعين يوجب الشك في كل واحد من أشخاص المكلفين هل هو مراد بالخطاب أم لا ولا كذلك تأخير بيان النسخ انتهى عن الحلي أيضاً.

(تاء التأنيث وألفه)

الفرق بينهما: أن (ألف التأنيث) إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو: حبلى وحبالى وسكرى وسكارى بخلاف (التاء) فإنها تحذف في التكسير نحو: طلحة وطلاح، وجفنة وجفان، وأنها مختصة بالاسم، والتاء قد تلحق الأفعال أيضاً كقامت هند فهي في الكلام أكثر من ألفي التأنيث وأنها متمحضة للتأنيث.

والتاء قد تدخل المذكر توكيداً ومبالغة كما في علاَّمة ونسَّابة، فلذلك شاع حذفها في الترخيم وإن لم يكن ما هي فيه علماً.

وفرق آخر بينهما وهو أن ألف التأنيث تمنع الصرف وحدها بخلاف التاء وذلك لأنها لما كانت مختصة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليها أخرى فهي بمنزلة تأنيثين فلذا منعت من الصرف، انتهى عن ابن يعيش

(التبديل والتغيير والتحويل)

الفرق بينهما: أن (الأول) تصييراً لشيء مكان غيره مع بقاء عينه (والثاني) تصييره على خلاف ما كان عليه (والثالث) تصييره في غير المكان الذي هو فيه أ هـ ذكره في مجمع البيان.

(تثنية صنوان وجمعه)

الفرق بينهما مع اتحادهما في أصل المادة والحروف بكسر النون في التثنية وضمها في الجمع، أهـ ذكره في الشافية.

(التثنية والجمع السالم)

الفرق بينهما: هو أن (التثنية) يستوي فيه مَن يعقل ومَن لا يعقل كما تقول: زيدان ضاربان، كذلك تقول: جبلان شامخان، وجملان ضخمان بخلاف (الجمع السالم) فإنه مخصوص بمن يعقل فلا يجوز أن تقول في جمل: جملون ولا في جبل: جبلون، بل تقول: جمال وجبال فاحفظ ذلك أ هـ عن ابن السراج.

(التجسس والتحسس)

الفرق بينهما: هو أن (التجسس) بالجيم التفتيش عن بواطن الأمور وتتبع الأخبار، وكثيراً ما يُقال في الشر، ومنه الجاسوس وهو صاحب سر الشر، كما أن الناموس سر الخير، وقيل: التجسس بالجيم أن يطلبه لغيره (وبالحاء) أن يطلبه لنفسه، وقيل: بالجيم البحث عن العورات وبالحاء الاستماع لحديث القوم، وقيل: معناهما واحد في طلب معرفة الأخبار، انتهى، ذكره في مجمع البحرين.

(تخفيف الهمزة والإعلال)

الفرق بينهما: هو أن (الإعلال) تغيير حرف علة كالواو والياء والألف نحو: قال وباع وبويع وقويل بخلاف (تخفيف الهمزة) فهما متباثنان تبايناً كلياً، أ هـ عن بعض شروح الشافية.

(التخصيص والتوضيح)

الفرق بينهما: أن (**الأول**) عبارة عن تقليل الاشتراك و (**الثاني**) عبارة عن رفع الاحتمال وقيل: إن هذا مجرد اصطلاح أ هـ ذكره الاسفرائيني.

(التخييل والشك والوهم)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**): إدراك الوقوع واللا وقوع وتصوره من غير تردد ولا تجوز (**والثاني**): إدراكهما وتصورهما على وجه التردد (**والثالث**): إدراك أحدهما وتجويزه مع ظن الآخر أ هـ ذكره كثير من أرباب الميزان.

(التدليس والعيب)

الفرق بينهما: أن (التدليس) لا يثبت إلا بسبب اشتراط صفة كمال هي غير موجودة أو ما هو في معنى الشرط لولاه لم يثبت الخيار بخلاف (العيب) فإن منشأ وجوده، وإن لم يشترط الكمال وما في معناه، فمرجع التدليس إلى إظهار ما يوجب الكمال أو إخفاء ما يوجب النقص أ هـ ذكره في المسالك.

(الترخيم والتشميع)

الفرق بينهما: هو أن مرتبة (الترخيم) بعد مرتبة (التشميع) وهذا الفرق لا يتضح حق اتضاحه إلا بنوع بسط من الكلام (واعلم) أن كثيراً من الناس يغلطون في أمر التشميع ولا يعلمون ما هو ولا سببه.

وذلك أن التشميع يشبه بأشياء من الأعمال فمنها التنقير والذوب والتشميع والترخيم والحل والعقد، وجميع هذه الأقسام تدخل على جميع التدابير التامة وذلك أنه لا بُد بحسب ما يراه الحكيم من تنقير وذوب وتشميع وترخيم وحل وعقد إذ لا بُد منها في تناهي الأعمال وهي أيضاً مع ذلك متقاربة يتلو بعضها بعضاً وذلك أن التنقير أولها ثم الذوب ثم التشميع لها ثم ترخيمها ثم حلها ثم عقدها من بعد ذلك.

وكثير من الناس قد يعتقدون أن هذه التدابير كلها هي التشميع لا غير وهذا خطأ، وكثير من الناس يدبرونه فإذا تم لهم أحد هذه الأقسام قدروا أنه تشميع لهم يتم به الباب وليس كذلك، بل لا بد في تمامية الباب والإكسير والإعمال من هذه التدابير الستة المذكورة (وأما التنقير) فلتقرير الأرواح من طيرانها وتكون مجتمعة بعد أن كانت متفرقة ليكون أحكم في الصنعة، ولا تفسدها النار كما تفسد الذرود فاعلم ذلك (وأما الذوب) فلأن لا يكون

تنقيرها على سبيل التحجر المفسد الذي لا ينتفع به لأن الذي قد صار من الأرواح وغيرها بمنزلة الحجر الذي لا يذوب فلا فائدة فيه فلا بُد لمن عمل إكسيراً فيه أجساد وأرواح من التنقير؛ لتنقير الأرواح في الأجساد ويقر من طيرانها فإذا قرت واتصلت الروح بالجسد عسر سبكها إلا بجودة العلاج حسب جودة اجتماعها ومجانسة بعضها بعضاً بطول التسقيات بالمياه الموافقة للإكسير ليجتمع هذه الأخلاط بعد التفرق فتصير بمنزلة البناء الذي يضبط بعضه بعضاً وذلك ليكون أحكم في أعمال الصنعة ولا يدخل عليها فساد بافتراقها (ثم التشميع) بعد الذوب وهو على قسمين:

(أحدهما): أن يكون مجتمعاً و (الآخر) صفته وملاكه أن يذوب على اللسان و (معنى التشميع) تلطيف أجزاء المشمع؛ ليذوب ويغوص في الجسد الذي يحتاج إلى صبغة وإتمام حده وذلك من التشميع لا غير وهو مما لا بُد منه ضرورة وهذا هو تشميع الخواص كما أن **الأول** هو التشميع العامي ثم الترخيم بعد ذلك وهو الذوب واحد وذلك لأنه لا بُد بهذا التشميع من جمعه حتى يذوب معاً ويصير كما كان قبل التشميع أعني الذوب والأشياء بهما تذوب وبهما ترخم وليس بينهما فرق في شيء إلا أن الذوب قبل التشميع والترخيم بعده.

(واعلم) أن الذي قد صار إلى هذه المراتب الأربعة هو باب كبير فلا بُد أن يحل ثم يعقد حتى يمتزج إذ الإكسير في هذه الأحوال إنما يُقال له مختلط ولا يُقال إنه ممتزج، والامتزاج الكلي لا يكون إلا بالتمازج للأركان حتى تمتزج جميعاً وتجتمع بطول التدبير وحسن التلطف والرفق بالنار في أوقات التشويات فهو ملاك الأمر إلى أن يبلغ بها إلى الحل فتصير ماء فإذا امتزج عسر حينئذ خلاص بعضها من بعض وأن يتخلص أبداً فإذا لم يتخلص بعضها من

بعض قيل له حينئذ: مزاج، فهذه الستة لا بُد منها بهذا الترتيب في العمل فافهم ذلك واعرف قدر ما أهديناه إليك فإن أردت أن تعرف الروح والنفس والجسد والماء المشمع بالكسر والتدبير المتعلق بكل واحد منها فعليك بكتاب الرياض الكبير لجابر بن حيان، انتهى، ذكره جابر بن حيان في الرياض الكبير.

(ترك الاستفصال وقضايا الأحوال)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) ما كان فيه لفظ وحكم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد سؤال عن قضية يحتمل وقوعها على وجوه متعددة فيرسل الحكم من غير استفصال عن كيفية القضية، كيف وقعت؟ فإن جوابها ببعضها يكون شاملاً لتلك الوجوه إذ لو كان مختصاً والحكم مختلف لبينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وأما قضايا الأحوال) التي حكاها الصحابي ليس فيها سوى مجرد فعله أو تقريره الذي يترتب عليه الحكم ولا يحتمل ذلك الفعل وقوعه على وجوه متعددة فلا عموم له فيكفي حمله على صورة أ هـ ذكره في تمهيد القواعد.

(التركيب والترتيب)

الفرق بينهما: أن (الترتيب) يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر سواءً أخذ بالمعنى اللغوي وهو جعل كل شيء في مرتبته ومحله كترتيب المجلس والعسكر ونحوهما أو بالمعنى الاصطلاحي وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر كترتيب أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس لكونه كالمادة على الفصل لكونه كالصورة ويطلق على هذه الأمور المرتبة اسم

الواحد أي الحد ويرادفه التأليف بخلاف (التركيب) وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهب حقيقته وماهيته فلم يعتبر في مفهومه النسبة المذكورة فهو أعم من الترتيب مطلقاً أ هـ ذكره المحقق الشريف.

(التساهل والتسامح)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) يستعمل في كلام لا خطأ فيه ولكن يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة (والثاني) استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي كالمجاز بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتماداً على ظهور الفهم من ذلك المقام أ هـ، ذكره أبو البقاء.

(التشكيك والإبهام)

الفرق بينهما: هو أن (التشكيك) إحداث الشك في قلب السامع بعد أن لم يكن شاكاً (والإبهام) ابقاؤه على شكه إن كان شاكاً أ هـ، ذكره الميرزا أبو طالب.

(التصنيف والتأليف)

الفرق بينهما: هو أن (التصنيف) بمعنى المصَنف ـ بالفتح ـ ما كان من كلام المصنف ولو غالباً ولا ينافيه نقل كلام الغير للتكلم عليه أو التأييد به أو لغرض آخر يقتضيه المقام (والتأليف) بمعنى المؤلف ـ بالفتح ـ أيضاً بخلاف ذلك.

وقيل: إنهما متساويان وفيه أن العرف يأباه انتهى، ذكره السيد نور الدين

(التضمين والتقدير)

الفرق بينهما: هو أن (التضمين) يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه كما في قولنا: بني أين؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام و (التقدير) على وجه يصح إظهاره معه سواءً اتفق الإعراب أم اختلف فإنه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل قولك: والله لأفعلن والله لأفعلن، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده وكان حكمه حكم الموجود، وإذا لم يختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه هذا ومن موارد التقدير قولنا: ضربته تأديباً، وغلام زيد، وخرجت يوم الجمعة، فـ الأول منصوب بتقدير اللام والثاني مجرور بتقديرها أيضاً والثالث منصوب بتقدير في أ هـ عن ابن الحاجب في أماليه.

(التضمين النحوي والبياني)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) إشرابُ كلمةٍ معنى كلمة؛ لتفيد معنيين أحدهما بلفظها والآخر بتعديتها بحرف مناسب للمعنى المضمن (والثاني) هو تقدير حال يُناسب الحرف وقيل: إنهما بمعنى واحد، وإنما توهم الفرق بينهما من تقدير صاحب الكشاف خارجين في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف انتهى، ذكره الشيخ محمد الخضري.

(التضمن والالتزام)

الفرق بينهما: هو أن (التضمن) دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن الكل و (الالتزام) دلالته على المعنى الخارج عن الموضوع له اللازم له

لزوماً عقلياً أو عرفياً فبينهما عموم وخصوص من وجه حيث يتحققان فيما إذا كان للموضوع له جزء ولازم ويتحقق **الأول** بدون **الثاني** فيما له جزء ولا لازم له، و**الثاني** بدون **الأول** في البسيط الذي له لازم ذهني أ هـ عن المحقق السيد الشريف وغيره.

(التعسف والتكلف)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) ارتكاب ما لا يجوز ارتكابه عند المحققين بخلاف **الثاني** أ هـ عن بعض المحققين.

(التعريض والكناية)

الفرق بينهما: هو أن (الكناية) عبارة عما دلّ على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب (ف**الأول**) كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: {إن مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً.... الحديث} حيث شبه العلم بالغيث ومَن ينتفع به بالأرض الطيبة ومَن لا ينتفع به بالقيعان (و**الثاني**) كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: {إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بنياناً فأحسنه وأجمله..... الحديث} فهذا هو تشبيه المجموع المركب بالمجموع كذلك حيث أن وجه الشبه عقلي منتزع من عدة أمور فيكون أمر النبوة في مقابلة البنيان (وأما التعريض) فهو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي بل من جهة التلويح والإشارة فيختص باللفظ المركب كقول مَن يتوقع صلة: والله إني محتاج فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، وإنما فهم من المعنى من عرض اللفظ أي جانبه، وكقولك أيضاً لمن يؤذيك: المسلم مَن سلم المسلمون من لسانه و يده؛ فالتعريض

بالشيء ليس حقيقة ولا مجازاً أ هـ، قاله ابن الأثير.

(التفسير والتأويل)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) بيان معاني القرآن الكريم بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة الكرام عليهم الرضوان (**والثاني**) هو بيانها بحسب القواعد العربية كذا قيل، ورد عليه تعين أحد المجملات بالأدلة العقلية فإنه ليس بواحد منهما كما قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ أن المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا تدخل تحته المحالات، وقيل: التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية، وفيه نظر؛ لأنه يلزم أن يكون التفسير أنزل من التأويل إذ الرواية غالباً بالآحاد والتأويل بالصرف إلى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف المتفق عليه فتأمل، وقال بعضهم: التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً (والتأويل) بيان ما يحتمله احتمالاً باطناً، وهذا أنسب بلفظيهما أما **الأول** فظاهر وأما **الثاني** فلأنه طلب المآل والغاية وهو الباطن، وقال بعض المحققين: التفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر، وقال بعضهم: التفسير كشف الغطاء ورفع الإبهام بما لا يخالف الظاهر، والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره لوجود ما يقتضي ذلك كما في قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ أ هـ ذكره بعض الأصوليين.

(التقابل بالعدم والملكة والإيجاب والسلب)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما: في أن كلاً منهما عبارة عن أمرين (أحدهما) وجودي (والآخر) عدم ذلك الوجودي بالتقييد والإطلاق بمعنى أن العدم

المقابل للوجودي عدم ذلك الوجودي من موضع قابل لا مطلقاً في الأول بخلاف الثاني أ هـ ذكره المحقق الشريف.

(تقسيم الكلي إلى جزئياته وتقسيم الكلي إلى الأجزاء)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) عبارة عن ضم قيود متخالفة إلى المقسم (والثاني) تحصيل الماهية أي ماهية المقسم بذكر أجزائه فليس فيه ضم قيود إلى المقسم أصلاً أ هـ ذكره أهل المعقول.

(التقسيم والتفريق)

الفرق بينهما: هو أن (التقسيم) عبارة عن جعل الشيء أقساماً وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام أعني القدر الجامع كما في تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف وكما في تقسيم كل منهما إلى أقسام (والتفريق) عبارة عن قطع الاتصال بين شيئين أو أشياء وذلك لا يستدعي ذلك أ هـ ذكره التقي الشمني.

(التكوين والإحداث)

الفرق بينهما عموم وخصوص مطلقاً (والإحداث) أخص؛ لأن التكوين عبارة عن إيجاد الشيء مع سبق مادة (والإحداث) عبارة عن إيجاد الشيء مع سبق مدة ومن المعلوم أن المسبوق بالمدة لا بد أن يكون مسبوقاً بمادة؛ ليقوم مكانه بها قبل وجوده بخلاف المسبوق بالمادة فإنه لا يجب أن يكون مسبوقاً بالمدة لا مكان كونه قديماً بالزمان كالأفلاك على رأي الحكماء أ هـ ذكره المحقق السيد الشريف.

(التكسير والتصغير)

الفرق بينهما: هو أن بناء (التصغير) لا يختلف كاختلاف أبنية الجمع وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود وأعور وقسور وجدول: أسيد وأعير وقسير وجديل بالإدغام ولا يجوز ذلك في التكسير، ويُقال في مقام ومقال: مقيم ومقيل بالإدغام (وفي التكسير) مقاوم ومقاول بالإظهار أ هـ عن البسيط.

(التلاوة والقراءة)

الفرق بينهما: أن (التلاوة) اتباع الكتب المنزلة تارةً بالقراءة وتارةً بالارتسام لما فيه من أمر ونهي وترغيب وترهيب أو ما يتوهم فيه ذلك وهي أخص من (القراءة) فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ فهذا بالقراءة وقوله تعالى:﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ﴾ المراد به الاتباع بالعلم والعمل أ هـ، ذكره السيد نور الدين.

(التمثيل والتنظير)

الفرق بينهما: هو أن في (المثل) يكون الممثل من أفراد الممثل له؛ لأنه عبارة عن إيراد أمر جزئي لإيضاح الممثل له كما تقول في تعريف المبتدأ: بأنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه نحو: زيد قائم بخلاف (التنظير) فإنه لا يكون من أفراد المنظر له وذنك ظاهر أ هـ ذكره بعض المحققين.

(التمني والترجي)

الفرق بينهما هو أن (**الأول**) يستعمل في الممكن نحو: ليت لي مالاً أنفقه، والمحال نحو: ليت الشباب يعود يوماً و (**الثاني**) لا يستعمل إلا في الأول وذلك لأن حقيقة التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترقب

حصوله أو لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا تقول: لعل الشمس تغرب أ هـ ذكره النحاة.

(التوبة إلى الله ـ تعالى ـ والتوبة عن القبيح)

الفرق بينهما: هو أن (التوبة عن القبيح) لا تقتضي طلب ثوابه لقبحه ولا كذلك (التوبة إلى الله عز وجل) فإنها تقتضي طلب ثوابه أ هـ ذكره في مجمع البيان.

(التوجيه والإيهام)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) إيراد الكلام مجملاً لوجهين مختلفين على السواء ومن خواصه أنه يأتي دون المجاز كقوله:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

قلت شعر أليس يدري أمديح أم هجاء

(والثاني) أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد ومن خواصه أنه يتأتى في المشترك إذا اشتهر في بعض معانيه في الاستعمال دون بعض وفي المجاز أيضاً كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ذكره المرزاجان في حاشيته على شرح العضد.

(التواضع والخشوع)

الفرق بينهما: هو أن (التواضع) يعتبر بالأخلاق والأفعال الظاهرة والباطنة (والخشوع) يُقال باعتبار الجوارح ولذلك قيل: إذا تواضع القلب خشعت الجوارح أ هـ ذكره السيد المدني في رياض السالكين.

* باب الثاء *

(ثمّ العاطفة والفاء)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في إفادة الترتيب: هو أن (الفاء) تفيد التعقيب وهو أن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهلة بخلاف (ثمّ) فإنها مع مهلة وانفصال وأيضاً تختص الفاء بأمور لا توجد في غيرها:

(أحدها): أنها كثيراً ما تقتضي التسبيب، وهو أن يكون المعطوف مسبباً عن المعطوف عليه، إن كان المعطوف بها جملة أو صفة.

(والثاني) أنها تعطف على الصلة ما لا يجوز كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول.

(والثالث): أنها تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما ليس كذلك وكذا تعطف على جملة الخبر والصفة والحال ما لا يصلح لذلك وبالعكس، هذا وقد توضع (الفاء) موضع (ثم) وبالعكس، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ *فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ والثاني قول الشاعر: (جرى في الأنابيب ثم اضطرب) انتهى، ذكره أكثر النحاة.

(الثمن والقيمة)

الفرق بينهما: أن (القيمة) ما يوافق مقدار الشيء ويعادله ويدل عليه، قول علي -رضي الله تعالى عنه: وقيمة المرء ما قد كان يحسنه. (والثمن) ما يقع التراضي به مما يكون وفقاً له أو أزيد أو أنقص ويرشد إليه قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ﴾ فإن تلك الدراهم العديدة لم تكن قيمة يوسف عليه السلام وإنما وقع عليه التراضي وجرى عليها البيع أ هـ ذكره السيد نور الدين.

* باب الجيم *

(الجامعية والمانعية)

الفرق بينهما: هو أن (الجامعية) عبارة عن كون الحدث شاملاً لكل واحد من أفراد المحدود وهو لازم الانعكاس؛ لأن الحد إذا كان منعكساً كان جامعاً لجميع أفراد المحدود (والمانعية) عبارة عن كون الحد بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المحدود وهو لازم الاطراد؛ لأن الحد إذا كان مطرداً كان مانعاً من دخول الغير فيه أ هـ ذكره الفاضل الحلبي.

(الجزء والسهم)

الفرق بينهما: أن (السهم) من الجملة ما ينقسم عليه نحو الاثنين من العشرة وقد يُقال: الجزء لما لا ينقسم عليه نحو: الثلاثة من العشرة فإنها لا تنقسم عليها وإن كانت جزأ منها وربما يخص الجزء بالعشرة، وفرع عليها الفقهاء أنه لو أوصى بجزء من ماله انصرف إلى العشرة، وقد وردت بذلك رواية عن طرق الأصحاب رضي الله تعالى عنهم استناناً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً﴾ وكانت الجبال يومئذ عشرة أ هـ ذكره الطبري

(الجزء والجزئي)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص من وجه حيث يصدقان معاً على التشخص ويصدق الأول فقط على الحيوان ويصدق الثاني كذلك على زيد أ هـ ذكره المنطقيون.

(الجزء والكلي)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص من وجه أيضاً حيث يصدقان على الحيوان ويصدق الكلي بدون الجزء على الإنسان والجزء بدونه على جزء الجزئي وهو التشخص أ هـ ذكره أهل المنطق.

(الجزء المساوي والجزء الأعم)

الفرق بينهما: هو أن (الجزء المساوي) وهو الفصل سبب لتحصيل الجزء الأعم أعني الجنس وبه تقوم النوع بخلاف (الجزء الأعم) فإن تقوم النوع ليس به؛ لأن نسبته إلى كل نوع وغيره على حد سواء أ هـ ذكره في بدائع الأصول.

(الجزء والكل)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص من وجه أيضاً لصدقهما على الحيوان فإنه كل بالنسبة إلى أجزائه وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، وجزء بالنسبة إلى الإنسان، وصدق الكل بدونه على الإنسان وصدق الجزء بدونه في الجزء البسيط أ هـ عنهم أيضاً

(الجزئي والكل)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص من وجه أيضاً لصدقهما على زيد، وصدق (الجزئي) بدون (الكل) على الجزئي البسيط الذي ليس بمركب من الأجزاء كالنقطة المعينة، وصدق الكل بدون الجزئي على الإنسان انتهى أ هـ عنهم أيضاً.

(الجسد والجسم)

الفرق بينهما: هو أن (الجسد) لا يُقال لغير الإنسان من خلق الأرض (أي ممن خلق من الأرض وهذه زيادة مني للتوضيح) وكل خلق لا يأكل ولا يشرب نحو الملائكة والجن (مع ملاحظة أن الجن يأكلون ويشربون... وهذا أيضاً زيادة مني للتوضيح) فهو جسد.

وعن بعضهم لا يُقال: الجسد إلا للحيوان العاقل وهو الإنسان والملائكة والجن ولا يقال لغيره: جسد (والجسم) هو البدن وأعضاؤه من الناس والدواب ونحو ذلك، ما عظم من الخلق فيكون أعم من الجسد، وقيل: الجسد والجسم مترادفان كالجسمان والجثمان، وقد عرفت الفرق بين **الأولين** وفرق أيضاً بين الآخرين بأن الجثمان الشخص والجسمان الجسم أ هـ، عن الخليل وصاحب البارع وغيره.

(الجليل والكبير والعظيم)

الفرق بينهما: أن (**الأول**) راجع إلى كمال الصفات (**والثاني**) إلى كمال الذات (**والثالث**) إلى كمال الذات والصفات أ هـ من مجمع البحرين.

(الجلال والجمال)

الفرق بينهما: أن (**الأول أعني الجلال**) من الصفات ما يتعلق بالقهر والغضب (**والثاني**) ما يتعلق باللطف والرضا، وبيان ذلك أن (الجلال) عبارة عن احتجاب الحق عن الخلق بعزته من أن يعرفه أحد غيره بحقيقته وهويته كما يعرف هو ذاته فإن ذاته ـ سبحانه وتعالى ـ لا يراها أحد على ما هي عليه إلا هو (والجمال) عبارة عن تجليه سبحانه وتعالى لذاته ولخلقه في مخلوقاته كما قال أمير المؤمنين عليٌّ ـ رضي الله تعالى عنه ـ: الحمد لله المتجلي لخلقه

بخلقه وكما قال الصادق عليه الصلاة والسلام: (لقد تجلى الله لخلقه في كماله ولكنهم لا يبصرون) وفي كلام بعض العارفين: ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله فيه، قال مؤلفه في كلام أمير المؤمنين ـ رضي الله تعالى عنه ـ: ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله وبعده ومعه وكيف كان، فلما كان في الجلال ونعوته معنى الاحتجاب والعزة لزمه العلو والقهر من الحضرة الإلهية والخضوع والرهبة منا ولما كان في الجمال ونعوته معنى الدنو والشعور لزمه اللطف والرحمة والعطف من الحضرة الإلهية والأنس منا، وقد قالوا: إن العبد يحب أن يلاحظ في أوامره تعالى صفاته الجمالية وفي نواهيه صفاته الجلالية، هذا وقد يُراد بالأول الصفات السلبية وبـ الثاني الصفات الثبوتية أ هـ. ذكره في رياض السالكين.

(جمع التكسير وجمع السلامة)

الفرق بينهما من وجوه: (**أحدها**): أن جمع السلامة مختص بالعقلاء بخلافه فإنه يعم غيرهم (**والثاني**) أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير (**والثالث**) أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات (**والرابع**) أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكثير أ هـ ذكره بعض النحاة.

(الجملة والكلام)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص المطلق فكل كلام جملة من غير عكس إذ بعض الجمل كجملة الصلة والخبر ونحوهما ليس بكلام، هذا إذا قيد الإسناد في حد الكلام بكونه مقصوداً لذاته وإلا فهما مترادفان كما ذهب إليه صاحب المفصل وصاحب اللباب، ويظهر عن الحاجبي أيضاً، ذكره ابن هشام وغيره أ هـ.

(الجملة الحالية والمعترضة)

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها): أن المعترضة تكون غير خبرية كالأمرية.

(والثاني): أنها يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كحرف التنفيس كالسين وسوف ولن والشرط.

(والثالث): أنها يجوز اقترانها بالفاء.

(والرابع): أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت انتهى لابن هشام أيضاً.

(جهة القضية وجهة الإدراك)

الفرق بينهما: هو أن (جهة القضية) كالضرورة ومقابلاتها إذا كانت جزأ من المحمول من قضية صادقة كانت القضية أيضاً صادقة دائماً ومطلقاً بخلاف (جهة الإدراك) كالبداهة والنظرية ونحوهما مما يرجع إلى العلم وأنواعه فإنها إذا جعلت جزأ من المحمول من قضية صادقة لم تكن القضية صادقة دائماً ومطلقاً بل تصدق على جهة ولا تصدق على أخرى كقولنا: كل أربعة زوج بالبداهة فإنها ليست بصادقة مطلقاً حتى لو تصورتها بعنوان أنها في كيس زيد أ هـ عن المشارق.

(الجود والكرم)

الفرق بينهما: أن (الجود) بذل المقتنيات (والكرم) الأخلاق والأفعال الممدوحة أ هـ ذكره السيد المدني.

(جواب لو وجواب لولا)

الفرق بينهما: أن (جواب لولا) قد يقترن بقد كما في قول الشاعر:

لولا الأمير ولولا حق طاعته لقد شربت وما أحلى من العسل

ولم يحفظ من كلامهم لو جئتني لقد أحسنت إليك، وأن (جواب لـو) إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن الكـريم كثيـراً وبـدونها في مواضـع، ولم يجـيء جواب لولا في القـرآن الكـريم محـذوف الـلام مـن الماضـي المثبـت ولا في موضع واحد فافهم أ هـ عن أبي حيان.

* باب الحاء *

(الحال والتمييز)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان رافعان للإيهام بأمور:

(أحدها): أن الحال تكون جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلا اسماً.

(والثاني): أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز.

(والثالث): أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات.

(والرابع): أن الحال تتعدد بخلاف التمييز.

(والخامس): أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز.

(والسادس): أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان نحو هذا مالك ذهباً، ولله دره فارساً.

(والسابع): أن الحال تكون مؤكدة ولا يقع التمييز كذلك أ هـ ذكره في الأشباه والنظائر.

(الحال والمفعول به)

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها): لزومها التنكير بخلافه.

(والثاني): أنها في الأغلب هي ذو الحال وليس هو الفاعل.

(**والثالث**): أنها يعمل فيها الفعل ومعناه والمفعول به لا يعمل فيه المعنى

(**والرابع**): أن المفعول به يبنى له الفعل فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها.

(**والخامس**): أن الحال يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي بخلافه.

(والسادس) أن المفعول يكون ظاهراً أو مضمراً ومعرفاً ومنكراً أو مشتقاً وغير مشتق بخلافها. أ هـ عن الشجري.

(الحال بالذات وبالزمان)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً (فـ الأول) أعم من (الثاني) لأن كل حادث بالذات ليس حادثاً بالزمان بل بالعكس من غير عكس كلي إذ ما من حادث بالزمان إلا وهو حادث بالذات أ هـ ذكره المحقق الشريف

(الحال والشأن)

الفرق بينهما: هو أن الشأن لا يُقال إلا فيما يعظم من الأحوال والأمور فكل شأن حال ولا ينعكس ويدل عليه قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ أهـ عن الراغب.

(حتى وإلى)

الفرق بينهما: هو أن (حتى) إذا كانت جارة وافقت ـ إلى ـ في أنها للغاية وخالفتها في أمور:

(**أحدها**): أنها لا تدخل على المضمرات بخلاف إلى.

(والثاني): أن فيها معنى الاستثناء بخلافها.

(والثالث): أنها لا تقع خبراً للمبتدأ بخلافها كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾

(والرابع): أن المجرور بحتى يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، ولا تقول: حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول إلى نصفها أو ثلثها.

(والخامس): أن ما بعد حتى لا يكون إلا من جنس ما قبلها فلا تقول: أكلت السمكة حتى التمرة ولا يلزم ذلك في ـ إلى ـ تقول: ذهب الناس إلى السوق أ هـ عن السخاوي.

(حتى العاطفة والواو)

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها): أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط:

(الأول): أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما كان ذلك شرط مجرورها.

(والثاني): أن يكون إما بعضاً من جميع ما قبلها نحو: جاء الحاج حتى المشاة، أو جزأ من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها.

(والثالث): أن يكون غاية لما قبلها في علو أو ضده.

(الوجه الثاني): أنها لا تعطف جملاً.

(الوجه الثالث): أنها إذا عطفت على مجرورها أعيد الجار فرْقاً بينها وبين الجارة نحو: مررت بالقوم حتى بزيد أ هـ ذكره ابن هشام.

(الحث والحض)

الفرق بينهما: هو أن (الحث) يكون في السير والسوق وكل شيء (والحض) لا يكون في سير ولا سوق أ هـ عن الخليل.

(الحد والخاصة)

الفرق بينهما: هو أن (الحد) مطرد ومنعكس (والخاصة) مطردة وغير منعكسة يعني أن الخاصة يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب جانب السبب؛ لأنها توافقه في شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له في الشقين وكذا الفرق بين التعريف والعلامة حرفاً بحرف إلا من جوز التعريف بالأعم والأخص فحينئذ لا يكون مطرداً ومنعكساً أ هـ ذكره الرضي في شرح الكافية.

(الحذف الإعلالي والترخيمي)

الفرق بينهما هو أن (الأول) ما كان مطرد العلة بخلاف (الثاني) فإنه حذف لمجرد التخفيف أ هـ عن الكافية.

(الحذف والإضمار)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) ما لا يبقى أثره كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (والثاني) ما بقي أثره نحو قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ أ هـ عن بعض النحاة.

(الحرْق والحرَق)

الفرق بينهما: أن (الحرق) بالسكون أثر النار في الثوب وغيره (والحرق)

ـ بفتح الراء ـ النار نفسها أ هـ عن جمع كثير.

(الحروف والأسماء اللازمة للإضافة)

الفرق بينهما أي بين حروف المعاني والأسماء اللازمة للإضافة مثل: ذو، وفوق وتحت: هو أن ذكر المتعلق في الحروف يتوقف عليه أصل دلالة الحروف على معانيها الإضافية وفي الأسماء يتوقف عليه خصوص غرض الواضع إذ لو قيل: ـ ذو ـ من دون إضافته إلى شيء لم يفد فائدة الوضع، وقيل **الفرق بينهما** بعد اشتراكهما في معنى الإضافة أن معاني الحروف مع كونها إضافية آلية محضة مدرجة في الكلام غير قابلة للإشارة حتى يحكم عليها وبها بخلاف (الأسماء اللازمة للإضافة) فإنها معان ملحوظة باللحظ الاستقلالي وإن كانت إضافية ويحكم عليها وبها انتهى، ذكره المحقق السيد الشريف.

(الحسبان والزعم)

الفرق بينهما أن (الحسبان) لا يكون إلا باطلاً و (الزعم) قد يكون حقاً وقد يكون باطلاً أ هـ ذكره السيد نور الدين

(الحشر والنشر)

الفرق بينهما: أن (الحشر) إخراج الموتى عن قبورهم وسوقهم إلى الموقف للحساب والجزاء (والنشر) إحياء الميت بعد موته ومنه قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ أي أحياه أ هـ عن السيد أيضاً.

(الحشو والتطويل)

الفرق بينهما: هو أن الثاني أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد ولا يكون اللفظ الزائد متعيناً كقول الشاعر:

وقددت الأديم لراهشيه ولفي قولها كذباً وميناً.

والمين هو الكذب فأحد اللفظين زائد على أصل المراد من غير تعيين وأما الأول فهو أن يكون اللفظ الزائد متعيناً وهو على قسمين مفسد وغير مفسد كقوله:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب.

(وقول الآخر):

فاعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي.

فالندى في الأول زائد متعين وكذا قبله في الثاني أ هـ عن أرباب المعاني

(الحقيقة الدينية والحقيقة الشرعية)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) هو اللفظ المستعمل في وضع أول هو الوضع الشرعي ويرادفه الاسم الشرعي (والثاني) اسم لنوع خاص منهما وهو ما وضعه الشارع لمعناه بأن لا يعرف أهل اللغة، لفظه ومعناه أو كليهما، ولا يخفى أنه على الأول (والثالث) يكون من الموضوعات المبتدئة وأما على الثاني فيحتمل الأمرين أ هـ ذكره الميرز اجان.

(الحكم والفتوى)

الفرق بينهما: هو أن (الحكم) عبارة عن رفع الخصومة بين الناس فعلاً أو قوة قريبة فيما يتعلق بأمور معاشهم المطابق ذلك الرفع لرأي المجتهد الرافع للخصومة (والفتوى) عبارة عن الإخبار عن حكم الله سبحانه وتعالى، بلفظ الإخبار أو الإنشاء وبعبارة أخرى هي بيان مسئولية شرعية أ هـ ذكره الأصوليون.

(الحكمة العلمية والعملية)

الفرق بينهما: أن (**الأول**) ما له تعلق بالعلم كالعلم بأحوال الموجودات الثمانية ـ الواجب والعقل والنفس والهيولى والصورة والجسم والعرض والمادة ـ (**والثاني**) ما له تعلق بالعمل كالطب ونحوه أ هـ ذكره المحقق الشريف.

(الحلال والمباح)

الفرق بينهما: هو أن (الحلال) ما نص الشارع على حله فكأنه انحل من عقد التحريم (والمباح) ما لم ينص على تحريمه في حكم خاص أو عام فالإنسان في توسعة من حكمه بمعنى أنه يجوز له تناول ذلك واستعماله كبعض الأطعمة والألبسة التي لم ينص الشارع على تحريمها عموماً أو خصوصاً أ هـ ذكره بعض الأصوليين.

(الحلم والرؤيا)

الفرق بينهما بعد أن كانا بمعنى ما يراه الإنسان في المنام: هو أن (الرؤيا) غلبت على ما يراه الإنسان من الخير والشر الحسن (والحلم) على ما يراه من الشر والشيء القبيح ويؤيده الحديث {الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان} أهـ، ذكره السيد نور الدين.

(الحَمل ـ بالفتح ـ والحِمل ـ بالكسر)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) ما كان في بطن أو على رأس شجرة (**والثاني**) ما كان على ظهر أو على رأس أ هـ ذكره في مجمع البيان.

﴿الحمد والشكر اللغويان﴾

الفرق بينهما: عموم وخصوص من وجه؛ لأن (الحمد اللغوي) قد يترتب على الفضائل وهي جمع فضيلة وهي النعمة الغير سارية (والشكر اللغوي) يختص بالفواضل وهي جمع فاضلة وهي النعمة السارية فيصدق كل منهما في الوصف باللسان في مقابلة الإنعام والإحسان، ويصدق الشكر اللغوي بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة أ هـ ذكره الشيخ محي الدين.

﴿الحمد والشكر العرفيان﴾

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص المطلق لصدق (الحمد العرفي) على كل ما صدق عليه (الشكر العرفي) من غير عكس كلي لصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي فإنه لا يصدق إلا على الكل كما هو مفاد تعريفه فهو أخص من الحمد مطلقاً أ هـ عن محي الدين أيضاً.

﴿الحمد العرفي والشكر اللغوي﴾

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص المطلق لصدق (الحمد العرفي) على كل ما صدق عليه (الشكر اللغوي) من غير عكس كلي لصدق الحمد بدونه في مقابلة النعمة الواصلة إلى غير الشاكر، هذا إذا قيدت النعمة في الشكر بوصولها إلى الشاكر وإلا فهما متحدان، مترادفان أ هـ عنه أيضاً

(الحمد اللغوي والشكر العرفي)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص المطلق؛ لأنه متى تحقق صرف الجميع تحقق الثناء باللسان من غير عكس كلي فيكون الحمد اللغوي أخص انتهى، عنه أيضاً.

(الحمد اللغوي والعرفي)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص من وجه حيث يصدقان في الوصف باللسان في مقابلة الإحسان ويصدق (العرفي) فقط في فعل القلب وأفعال الجوارح (واللغوي) بدونه في فعل اللسان في مقابلة الفضيلة كما تقول: حمدت زيداً على شجاعته أ هـ عنه أيضاً.

(الحمد والمدح)

الفرق بينهما بوجوه:

(**أحدها**): أن الحمد يختص بالفاعل المختار، دون المدح فيقال: مدحت اللؤلؤة أيضاً.

(**والثاني**): أن الحمد يعتبر فيه قصد التعظيم دون المدح.

(**والثالث**): الحمد للحي والمدح يعمه وغيره.

(**والرابع**): أن الحمد بعد الإحسان والمدح قد يكون بعده وقبله أيضاً.

(**والخامس**): أن الحمد مأمور به والمدح قد يكون منهياً عنه.

(**والسادس**) أن الحمد نقيضه الذم والمدح نقيضه الهجاء، والعلامة الزمخشري لم يفرق بينهما وحكم بالترادف أ هـ عن الزمخشري وغيره

(الحيز والمكان)

الفرق بينهما: هو أن (الحيز) هو الفراغ الموهوم الذي من شأنه أن يشغله الجسم (والمكان) هو الذي يستقر عليه الجسم كالأرض للسرير، هذا عند المتكلمين، وأما عند الحكماء فهما مترادفان أ هـ ذكره في المجمع

(حيث وحين)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في الظرفية: هو أن (حيث) ظرف مكان و (حين) ظرف زمان فمن جعلها بمعنى حيث فقد أخطأ (والضابط) في ذلك أن كل موضع حسن فيه ـ إذا وأين ـ اختصت به (حيث) ـ بالثاء المثلثة ـ تقول: اذهب حيث شئت، فإنه يحسن هنا أن تقول: أين وإذا شئت، وكل موضع حسن فيه ـ إذا ولما ـ وشبهما اختصت به (حين) بالنون تقول: قم حين قمت فإنه يحسن أن تقول: لما أو إذا قمت فافهم أ هـ عن أبي حاتم.

* باب الخاء *

(الخارج ونفس الأمر)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً (فالخارج) أخص مطلقاً فكل موجود في الخارج موجود في (نفس الأمر) من غير عكس كلي وهو ظاهر أ هـ ذكره المحقق السيد الشريف.

(الخائن والسارق)

الفرق بينهما: هو أن (الخائن) الذي أؤتمن فأخذ (والسارق) مَن أخذ سراً بأي وجه كان أ هـ عن ابن قتيبة.

(الخبر والنبأ)

الفرق بينهما: هو أن (النبأ) الخبر الذي له شأنٌ عظيم ومنه اشتقاق النبوة؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخبر عن الله تعالى وتدل عليه آيات كثيرة ولا كذلك (الخبر) أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(خرق الإجماع والقول بالفصل)

الفرق بينهما: عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع فيما إذا كان المتفق عليه اتحاد الأفراد واستفيد ذلك من الخلاف وأما افتراق الأول ففيما إذا كان الحكم المتفق عليه رفع حكم آخر في موضوع واحد وانحصار الحكم فيما اختلفوا فيه، وأما افتراق الثاني ففيما إذا كان الاتفاق على عدم الفرق بين الفردين من موضوع واحد، إذا لم يكن المستفاد منه الوفاق، تركب الخلاف، وأمثلة الكل تعرف مما سبق في الفرق بين الاجماع المركب وعدم القول بالفصل أ هـ ذكره السيد الشهشهاني.

(الخطيئة والسيئة)

الفرق بينهما: هو أن (الخطيئة) الصغيرة (والسيئة) الكبيرة؛ لأن الخطايا بالصغيرة أنسب والسوء بالكبيرة ألصق، وقيل: الخطيئة ما لا عمد فيه، والسيئة ما كان عن عمد، وقيل: الخطيئة ما كان بين الإنسان وبين الله ـ عز وجل ـ والسيئة ما كان بينه وبين العباد، وقيل: السيئة والخطيئة متقاربان؛ لأن الخطيئة كثيرًا ما تستعمل فيما لا يكون مقصوداً إليه في نفسه، بل القصد إلى شيء لكن تولد من ذلك الفعل كمن يرمي صيداً فأصاب إنساناً أ هـ عن الراغب.

(الخَلَف بالتحريك والخلْف بالتسكين)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) يستعمل في الخير (والثاني) في الشر ويُقال: خلف صدق بالتحريك وخلف سوء أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(الخلف والكذب)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) فيما يستقبل وهو أن يقول: أفعل كذا ولم يفعله (والثاني) فيما مضى وهو أن يقول: فعلت كذا ولم يفعله أ هـ كذا نقله من أدب الكاتب ابن الأثير.

(الخوف والخشية والهيبة)

الفرق بينهما: أن (الخوف) توقع مكروه عن أمارة (والخشية) خوف يشوبه تعظيم المخشي مع المعرفة ولذلك قال عز مَن قائل: **﴿مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ﴾** وقال تعالى: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾**، هذا (وأما الهيبة) فهو خوف واقع للخضوع من استشعار تعظيم ولذلك يستعمل في كل محتشم أ هـ في رياض السالكين.

* باب الدال *

(الدال والدليل)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً؛ لأن (الدليل) لا يستعمل إلا في التصديقيات (والدال) يستعمل فيها وفي التصورات أ هـ في الدر الناجي.

(الدليل والإمارة)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) يفيد العلم (والثاني) يفيد الظن؛ لأن الدليل هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالمطلوب الخبري، والأمارة ما يفيد الظن به، كما صرح به كثير أ هـ في النهاية.

(الدليل العقلي والدليل النقلي)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) ما يكون جميع مقدماته عقلية صرفة (والثاني) ما يكون إحدى مقدمتيه نقلية مع كون الأخرى عقلية دائماً فالمركب من المقدمات النقلية الصرفة غير متحقق فحينئذ إطلاق النقلي عليه مع كون إحدى مقدمتيه عقلية مجاز من باب تشبيه الكل باسم جزئه فافهم أ هـ في القوانين.

(الدليل الأصولي والمنطقي)

الفرق بينهما: هو أن الهيئة والصورة معتبرة في (الدليل المنطقي) كما يرشد إليه تعريفه (بقول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها قول آخر) بخلاف (الدليل الأصولي) كما ينبئ عنه تعريفه (بما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه في ذاته أو صفاته إلى مطلوب خبري)، فالدليل على حدوث العالم مثلاً

عند المنطقيين: العالم متغير وكل متغير حادث.

وعند الأصوليين هو: العالم؛ لأنه الذي ينظر فيه أو في صفاته كالتغير لا المركب المرتب إذ لا معنى للنظر فيه؛ لأنه تحصيل الحاصل، هذا صريح كلامهم فلا مشاحة في الاصطلاح أ هـ في الفصول.

(الدليل اللمي والأني)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) يفيد العلم القطعي الدائمي؛ إذ الدليل فيه المقتضى والعلة والمدلول عليه المقتضى والمعلول وظاهر أن المعلول لازم للعلة ولا يتخلف عنها أبداً بخلاف (**الثاني**) فلا يفيد العلم إذ الدليل فيه المعلول والمدلول عليه العلة ومن المعلوم أن وجود المعلول لا يستلزم إلا وجود علة ما لجواز كونه أعم مما يفرض علة له كالحرارة المعلولة للشمس وغيرها أ هـ ذكره المنطقيون.

(الدلالة والدِلالة)

(الدَلالة) بالفتح يستعمل في المعاني يُقال دلّ على المسألة والحكم دلالة (والدِلالة) بالكسر يستعمل في المحسوسات، يُقال: دلّ على الطريق دلالة أ هـ عن الإقناع.

(الدوام والضرورة)

الفرق بين (الدوام) و (الضرورة): بالعموم والخصوص المطلق فالضرورة أخص منه ضرورة صدق الدوام على كل ما صدق عليه الضرورة من غير عكس لجواز صدق الدوام بدون الضرورة أ هـ ذكره المنطقيون.

(الدَين والقرض)

الفرق بينهما: هو أن (الدَين) ما له أجل وما لا أجل له (فقرض) وقيل: الدَين كل معاوضة يكون أحد العوضين فيها مؤجلاً، وأما القرض فهو إعطاء شيء يستعيد عوضه وقتاً آخر من غير تعيين الوقت أ هـ ذكره في مجمع البحرين.

(الدِين والملة)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) ينسب إلى الله ـ تعالى ـ فيقال: دين **الله** ـ عز وجل ـ؛ فإن الدين وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات (والملة) تنسب إلى النبي، يُقال: ملة إبراهيم ـ عليه السلام ـ حنيفاً، وملة موسى وعيسى عليهما السلام ونحوها وأما المذهب فينسب إلى العباد فيقال: مذهب أهل الشرع حق ومذهب البابي باطل أ هـ ذكره السيد المدني.

* بـــاب الــذال الــمعجمة *

(الذليل والذلول)

الفرق بينهما: هو أنه يُقال لكل مطيع من الناس (ذليـل) ومـن غيـر النـاس (ذلول) قال الأندلسي في الرمـز عـلى ثعبـان الـصناعة (هـي المركـب الـصعب المرام وأنها) (ذلول ولكن لا لكل من استمطأ) انتهى، ذكره السيد المدني أيضاً.

(الذنب والخطيئة)

الفرق بينهما: أن (الذنب) قد يطلق على مـا يقـصد بالـذات (والخطيئـة) يغلب على ما يقصد بالعرض؛ لأنها من الخطأ أ هـ عن السيد نور الدين.

(الذهن ونفس الأمر)

الفرق بينهما: بالعموم من وجه فإن الشيء قد يكون في (نفس الأمر) ولا يكون في (الذهن) كذات الواجب ـ تعالى ـ وقد يكون في الـذهن ولا يكـون في نفس الأمر كزوجية الثلاثة وفردية الأربعة ولا مكان اعتبار الكواذب وفرضـها وقد يكون في كليهما كفردية الأولى وزوجية الثانية أ هـ ذكـره المحقـق الـسيد الشريف.

(الذهن والخارج)

الفرق بينهما: بـالعموم والخـصوص مـن وجـه إذ الـشيء قـد يكـون في الخارج ولا يكون في الـذهن كالواجـب وقـد يكـون بـالعكس كـالمعقولات الثانية وقد يجتمعان ومثاله أكثر من أن يحصى وكذا إذا أخـذ الخـارج بمعنـى الخارج عن النسبة أي نسبة الكلام أ هـ عن السيد الشريف.

* باب الراء المهملة *

(الرؤية والنظر)

الفرق بينهما: هو أن (الرؤية) هي إدراك المرئي (والنظر) الإقبال بالبصر نحو المرئي لذلك قد ينظر ولا يراه، ولذلك يجوز أنه ـ تعالى ـ راءٍ ولا يُقال: أنه ناظر، وأورد بأن من أسمائه تعالى يا ناظر، وفيه نظر كما لا يخفى على صاحب النظر أ هـ عن السيد الشريف أيضاً.

(الرؤية في اليقظة والرؤية في النوم)

الفرق بينهما: هو أن رؤية الشيء في اليقظة هو إدراكه بالبصر حقيقة ورؤية في المنام هو تصوره في القلب على توهم الإدراك بحاسة البصر من غير أن يكون كذلك أ هـ ذكره في مجمع البحرين.

(الرِحلة والرَحلة)

الفرق بينهما: أن الرحلة بالكسر الارتحال والرحلة بالفتح الوجه الذي تريده تقول: أنتم رحلتي بفتح الراء أ هـ عن أبي عمرو.

(الروم والاختلاس)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً لصدق (الاختلاس) على كل ما صدق عليه (الروم) من غير عكس كلي لتحقق الاختلاس في مادة لا يتحقق فيها الروم فإنه قد يكون في الوصل وبالفتح والنصب أيضاً بخلاف الروم فإنه لا يكون إلا في الوقف، وأما الفرق بينه وبين الإشمام فعموم من وجه يتحققان في المرفوع وينفرد الروم في المجرور، والإشمام في المنصوب، وبين الإشمام والاختلاس عموم وخصوص مطلقاً، فالاختلاس أعم مورداً؛ لأنه يتحقق في

المجرور أيضاً بخلاف الإشمام، وإذا عرفت ذلك (فاعلم) أن الروم لا يتناول الفتح والنصب ويكون في الوقف فقط والثابت من الحركة أكثر من المحذوف والاختلاس يتناول الحركات الثلاث ولا يختص بالآخر والثابت من الحركة أكثر من المحذوف والإشمام يكون في المرفوع والمنصوب وحقيقته أن تضم شفتك بعد الإسكان إلى الضم وتدع بينهما انفراجاً فيخرج من النفس، والغرض من الإشمام الفرق بين ما هو متحرك في الأصل وعرض سكونه للوقف وبين ما هو ساكن على كل حال فافهم أ هـ في شرح المقدمة المفهمة.

(الرسول والنبي)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً (فالرسول) أخص مطلقاً إذ كل رسول نبي من غير عكس كلي فإن بعض النبي ليس برسول كأكثر الأنبياء العاملين بشرائع موسى عليه السلام، هذا إذا فسر الرسول بالإنسان الذي أرسل إلى قوم للتبليغ مؤيداً بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل (والنبي) بالإنسان المرسل للتبليغ فقط وأما إذا فسر بإنسان أوحي إليه بشرع وأمر بالتبليغ فيتساويان، انتهى، ذكره السيد نور الدين.

(الرفع والدفع)

الفرق بينهما: هو أن (الرفع) ـ بالراء ـ إزالة موجود (الدفع) ـ بالدال ـ منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع، هذا وقيل: الرفع إبقاء الشيء على عدمه، والدفع إعدام الشيء بعد وجوده أ هـ ذكره الفاضل المازنداراني.

(الرهن والرهان)

الفرق بينهما: أن (الرهن) في الرهن أكثر (والرهان) في سباق الخيل أكثر أ هـ عن أبي عمرو بن العلاء.

* باب الزاي المعجمة *

(الزكام والنزلة)

الفرق بينهما: هو أن السيلان المنحدر من الرأس إن نزل من المنخرين سمي (زكاماً) وإن انصب إلى الصدر والرئة (أو تقول: الرية) سمي (نزلة) أ هـ ذكره السيد نور الدين

(الزكاة والصدقة)

الفرق بينهما: هو أن (الزكاة) لا تكون إلا فرضاً (والصدقة) قد تكون فرضاً وقد تكون نفلاً وقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ يحتملهما أهـ. عن السيد أيضاً .

(الزمان والأمد)

الفرق بينهما: أن (الزمان) عام في المبدء والغاية (والأمد) يُقال باعتبار الغاية ولذا قال بعضهم: المدى والغاية متقاربان أ هـ عن مجمع البحرين.

(الزنا ووطئ الحرام)

الفرق بينهما: أن (الزنا) وطئ المرأة في الفرج من غير عقد شرعي ولا شبهة عقد مع العلم بذلك أو غلبة الظن وليس كل (وطئ حرام) زنا؛ لأن الوطئ في الحيض والنفاس حرام وليس بزنا أ هـ ذكره السيد نور الدين.

* بـاب الـسـيـن *

(السارق والغاصب)

الفرق بينهما: هو أن (السارق) مَن جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له (والغاصب) هو الذي يستقل باثبات اليد على مال الغير ظلماً وعدواناً أ هـ ذكره في مجمع البحرين.

(السبب والعلة)

الفرق بينهما عند المتكلمين: أن (السبب) ما يوجب ذاتاً (والعلة) ما توجب صفة أ هـ عن الطبري.

(السحر والمعجزة)

الفرق بينهما: هو أن (المعجزة) أمر خارق للعادة مطابق للدعوى مقرون بالتحدي مع المعارضة (والسحر) أمر مخفي سببه ويتخيل على غير حقيقته ويجري مجرى التمويه والخداع وهذا أمر يمكن معارضته أ هـ عن بعض المحققين.

(السخرية والاستهزاء)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) بمعنى طلب الذلة؛ لأن التسخير التذلل وأما (الهزء) فيقتضي صغر القدر بما يظهر في القول أ هـ في مجمع البيان.

(السدى والندى)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) ما كان في أول الليل (والآخر) ما كان في آخره أ هـ عن أبي عبيدة.

(السرائر والنجوى)

الفرق بينهما: هو أن (النجوى) إسرار ما يرفع كل واحد إلى آخر بخلاف (السرائر) وقيل: السرائر ما كان بين اثنين والنجوى ما كان بين ثلاثة هذا أ هـ ذكره في مجمع البيان أيضاً.

(السماع والاستماع)

الفرق بينهما: هو أن (الاستماع) لا يُقال إلا لما كان بقصد، بخلاف (السماع) فإنه قد يكون بغير قصد فهو أعم من الاستماع كما لا يخفى أ هـ ذكره بعض المحققين.

(السهو والغفلة)

الفرق بينهما: هو أن (السهو) عدم التفطن للشيء مع بقاء صورته أو معناه في الخيال أو الذكر بسبب اشتغال النفس والتفاتها إلى بعض مهماتها (والغفلة) عدم حضور الشيء في البال بالفعل أ هـ ذكره في مجمع البيان.

(السين وسوف)

الفرق بينهما: هو أن (سوف) أوسع منها ولعله نظراً إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد والصواب أنهما مترادفان (نعم) تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ بأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله:

وما أدري وسوف أخال أدري ... أقوم آل حصنٍ أم نساء

انتهى، في الأشباه والنظائر.

* باب الشين *

(الشاذ والنادر)

الفرق بينهما: هو أن (الشاذ) ما يكون بخلاف القياس أو بخلاف الاستعمال أو بخلافهما من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته (والنادر) ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس وأما الضعيف فهو ما يكون في ثبوته كلام أ هـ ذكره في الشافية شرح الوافية.

(الشبع والتملي)

الفرق بينهما: أن (الشبع) هو البلوغ في الأكل إلى حد لا يشتهيه سواء امتلى بطنه أم لا (والتملي) ملأ البطن منه وإن بقيت شهوته للطعام كما يتفق ذلك لبعض الناس أ هـ ذكره في المسالك.

(الشذوذ واللحوق)

الفرق بينهما: أن (الشذوذ) خروج الشيء عن حكمه الذي يقتضيه لذاته سواء دخل في حكم شيء آخر يقتضيه لذاته أم لا (واللحوق) دخول الشيء في حكم شيء آخر كذلك لمناسبة بين الشيئين وإن كانت مجهولة للأكثر سواء كان للداخل حكم لذاته قد خرج عنه أم لا أ هـ ذكره بعض المحققين.

(الشرط والوصف)

الفرق بينهما: أن (الشرط) ما أمكن حصوله وعدمه كقدوم المسافر ودخوله الدار (والوصف) ما قطع بحصوله عادة كطلوع الشمس وزوالها، انتهى، ذكره الفقهاء.

(الشرط واليمين)

الفرق بينهما: هو أن المراد من (الشرط) بعد مشاركته له في الصورة مجرد التعليق ومن (اليمين) جعله جزاءً على فعل أو ترك قصداً للزجر عنه والبعث على الفعل أ هـ، ذكره الشيخ الطريحي.

(الشعور والعلم)

الفرق بينهما: أن (الشعور) هو ابتداء العلم بالشيء من جهة المشاعر والحواس ولذا لا يوصف سبحانه وتعالى بأنه شاعر ولا بأنه يشعر وإنما يوصف بأنه عالم أو يعلم، وقيل: إن الشعور إدراك ما دق للطف الحسن مأخوذ من الشعر لدقته ومنه الشاعر؛ لأنه يفطن من إقامة الوزن وحسنه لما لا يفطن غيره، أ هـ ذكره السيد نور الدين

(الشكر اللغوي والعرفي)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص المطلق فـ**الأول** أعم لتحققه حيث يتحقق **الثاني** من غير عكس لجواز تحققه بدونه في واحد من الثلاثة فقط، أما الفعلي أو القلبي أو الركني وهو ظاهر، انتهى، عن محي الدين.

(الشك والظن)

الفرق بينهما: هو أن (الشك) خلاف اليقين واضطراب النفس ثم استعمل في التردد بين الشيئين سواء استوى طرفاه أو ترجح أحدهما على الآخر وقال الأصوليون: هو تردد الذهن بين أمرين على حد سواء، قالوا: التردد بين الطرفين إن كان على السواء فهو الشك وإلا فالراجح (ظن) والمرجوح (وهم) أ هـ عن السيد نور الدين.

(الشكل والشبه)

الفرق بينهما: هو أن (الشكل) في الهيئة والصورة والقدر والمساحة (والشبه) في الكيفية والمساوي في الكمية فقط والمثل عام في ذلك كله قوله تعالى: ﴿وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ أي مثل له في الهيئة وتعاطي الفعل أ هـ أيضاً

(الشوق والإرادة)

الفرق بينهما: أن (الأول) ميل جبلي (والثاني) ميل اختياري، أ هـ عن الأرديبلي.

* باب الصاد *

(الصالح والمصلح)

الفرق بينهما: هو أن (الصالح) فاعل الصلاح الذي يصلح به في دينه (والمصلح) هو فاعل الصلاح الذي يقوم به أمر من الأمور ولذا يوصف به سبحانه وتعالى، أ هـ عن الطبري.

(الصدق والوفاء)

الفرق بينهما: عموم وخصوص مطلقاً فكل وفاء (صدق) وليس كل صدق وفاء؛ فإن (الوفاء) قد يكون بالفعل دون القول ولا يكون الصدق إلا قولاً؛ لأنه نوع من أنواع الخبر والخبر من مقول القول أ هـ، عن السيد نور الدين.

(الصدقة والعطية)

(الصدقة) ما يرجى الثواب، بخلاف (العطية) قال النيسابوري: منع العلماء أن يُقال: الله ـ عز وجل ـ متصدق بل يجب أن يُقال أنه معط؛ لأن الصدقة بمعنى رجاء الثواب مستحيلة في حقه ـ عز وجل ـ أ هـ. عن بعض الفقهاء.

(الصدق والحق)

الفرق بينهما: هو أن (الصدق) يعتبر فيه المطابقة من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم: مطابقته للواقع (وفي الحق) من جانب الواقع فمعنى حقيته: مطابقة الواقع إياه؛ فالصدق مطابِق ـ بالكسر ـ دائماً والحق مطابَق ـ

بالفتح ـ كك (لعلها: كذلك)، وقد يفرق بينهما بوجه آخر وهو أن الحق يطلق على الأقوال والعقائد والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك بخلاف الصدق فإنه شاع في الأقوال خاصة أ هـ عن المحقق الدواني.

(الصفة المشبهة واسم الفاعل)

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها): أن اسم الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم كضارب وقائم، وهي لا تصاغ إلا من اللازم كحسن وجميل.

(وثانيها): أنه يكون للأزمنة الثلاثة وهي لا تكون إلا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

(وثالثها): أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب وهي تكون مجارية كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية وهو الغالب نحو: ظريف وجميل.

(ورابعها) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو: زيد عمراً ضارب، ولا يجوز: زيد وجهه حسن.

(وخامسها): أن معموله يكون سبباً وأجنبياً نحو: زيد ضارب غلامه وعمراً، ولا يكون معمولها إلا سبباً تقول: زيد حسن وجهه أو الوجه، ويمتنع: زيد حسن عمراً.

(وسادسها) أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: زيد حسن وجهه.

(وسابعها): أنه يجوز حذفه وبقاء معموله بخلافها.

(وثامنها) أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو: مررت بقاتل أبيه ويقبح: مررت بحسن وجهه.

(وتاسعها): أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً ويمتنع: زيد حسن في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت.

(وعاشرها): أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة.

(وحادي عشرها): أنه يجوز اتباع مجروره على المحل ولا يجوز ذلك فيها أ هـ ذكره ابن هشام.

(الصفة والتوكيد)

الفرق بينهما من أوجه:

(أحدها): أنه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصول، وسره أن التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه وبمعناه، فلو حذف لبطل سر التأكيد، وأما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف فإذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها لإفادتها للمعنى الزائد فتأمل.

(وثانيها): أن التوكيد المتعدد لا يعطف بعضها على بعض، وسره أن ألفاظ التوكيد متحدة المعاني وألفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها، ولم يجز في التأكيد لاتحاد معانيه.

(وثالثها): أن ألفاظ التوكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن إعرابه، والسر أن القطع إنما يكون بمعنى مدح أو ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها وأما التوكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه.

(ورابعها): أن التوكيد يجوز بالضمائر دون الصفات، والسر أن التوكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم وإن كان المحكوم في غاية الإيضاح فلذلك احتيج إليه وأما الصفة فإن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الإيضاح فلا يحتاج إلى إيضاح هذا، وقال بعضهم: إن الصفة تفارق التوكيد أيضاً من وجوه:

(الأول): أن التوكيد إن كان معنوياً فألفاظه محصورة وألفاظ الصفات غير محصورة، وإن كان لفظياً فالكلم يجري هو فيها بأسرها، بخلاف الصفة فإنها ليست كذلك.

(والثاني) أن الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف، أعني المعنوي.

(والثالث) أن الصفة يشترط فيها أن تكون مشتقة ولا كذلك التأكيد أ هـ في الأشباه والنظائر.

(صفات الذات وصفات الفعل)

الفرق بينهما: هو أن **(الأول)** كل صفة توجد فيه ـ سبحانه وتعالى ـ دون نقيضها كالعلم والقدرة ونحوهما **(والثاني)** كل صفة توجد فيه ـ سبحانه وتعالى ـ مع نقيضها كالعفو والانتقام أ هـ عن السيد المدني.

(الصفة والوصف)

الفرق بينهما: هو أن (الوصف) ما يقوم بالواصف (والصفة) تقوم بالموصوف ويحقق ذلك أن (الرحمن) صفة خاصة له (سبحانه وتعالى) ولا يجوز وصف غيره به فافهم ذلك أ هـ ذكره المحقق السيد الشريف.

(الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة)

الفرق بين هذه الأسماء: هو إبهام الذات في الصفات غاية الإبهام بحيث لا تعين فيها أصلاً، وعدم الإبهام في هذه الأسماء فإن الذات مأخوذة فيها مع ما نوع تعين، كذا نقل عن التفتازاني وأورد عليه بأنه لا يجوز أن يكون معنى مقتل اسم الزمان والمكان شيء ما قتل فيه ومعنى اسم الآلة شيء ما قتل به فتكون الذات المقبرة فيها أيضاً كما في الصفات أ هـ عن التفتازاني وغيره.

(الصنع والفعل والعمل)

الفرق بينهما: أن (الفعل) لفظ عام يُقال لما كان بإجادة وبدونها بعلم أو غير علم أو قصد أو غير قصد من الإنسان والحيوان والجماد (وأما العمل) فإنه لا يقال إلا لما كان من الحيوان دون ما كان من الجماد ولما كان بقصد وعلم دون ما لم يكن عن قصد وعلم، قال بعض الأدباء: العمل مقلوب عن العلم فإن العلم فعل القلب والعمل فعل الجوارح وهو يبرز عن فعل القلب الذي هو العلم وينقلب عنه (وأما الصنع) فإنه يكون من الإنسان دون سائر الحيوانات ولا يُقال إلا لما كان بإجادة، ولهذا يُقال للحاذق والحاذقة الجيدة: صنع كبطل وصناع كسلام، والصنع يكون بلا فكر لشرف فاعله والفعل قد يكون بلا فكر لنقص فاعله والعمل لا يكون إلا بفكر لتوسط فاعله، فالصنع أخص المعاني الثلاثة والفعل أعمها والعمل أوسطها، فكل صنع عمل وليس كل عمل صنعاً، وكل عمل فعل وليس كل فعل عملاً وفارسية هذه الألفاظ تنبئ عن الفرق بينها، يُقال للفعل: كار، وللعمل كرد، وللصنع كيش أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(الصيام والصوم)

الفرق بينهما: أن (الصيام) هو الكف عن المفطرات مع النية (والصوم) هو الكف عن المفطرات والكلام كما كان في الشرائع السابقة ويرشد إلى الأول قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ وإلى الثاني قوله تعالى مخاطباً لمريم عليها السلام: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾حيث رتب عدم التكلم على نذر الصوم أ هـ عنه أيضاً.

* باب الضاد المعجمة *

(الضدان والنقيضان)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في امتناع الاجتماع هو جواز الارتفاع في الأول وامتناعه أيضاً في الثاني كما هو مفاد من تعريفيهما أ هـ عن أرباب المعقول.

(الضرر والضرار)

الفرق بينهما: هو أن (الضرر) ضد النفع فقوله ﷺ: {لا ضرر ولا ضرار في الإسلام} ـ أو كما قال صلى ﷺ ـ أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه (والضرار) فعال من الضراري لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه والضرر فعل الواحد والضرار فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه، كذا في النهاية وقيل: الضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع به أنت والضرار أن تضره من غير أن تنتفع به، وقيل: هما بمعنى واحد وتكرارهما للتأكيد أ هـ عن السيد نور الدين.

(الضلالة والغواية)

الفرق بينهما: هو أنه ذكر النيسابوري عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ الظاهر أن (الضلال) أعم وهو أن لا يجد السالك إلى مقصده طريقاً أصلاً (والغواية) أن لا يكون المقصد طريقاً فكأنه سبحانه وتعالى نفى الأعم أولاً ثم نفى الأخص؛ ليفيد أنه على ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الجادة غير منحرف عنه أصلاً أ.هـ عنه أيضاً.

(ضمير الشأن وغيره من الضمائر)

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها): أنه لا يعطف.

(والثاني) (والثالث): أنه لا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر، والسر في ذلك أنها للتوضيح والمقصود منه الإبهام ولذا سماه الكوفيون: ضمير المجهول ففي العطف عليه أو التوكيد أو الإبدال منه فوات المقصود.

(والرابع): أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب.

(والخامس): أنه لا يجوز تقديم خبره عليه بخلاف غيره.

(والسادس): أنه لا يشترط عود الضمير من الجملة إليه بخلاف غيره من الضمائر إذا وقع خبره جملة.

(والسابع): أنه لا يفسر إلا بجملة بخلاف غيره.

(والثامن): أن الجملة يعد لها محل من الإعراب، والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب.

(والتاسع): أنه لا يقوم مقامه الظاهر بخلاف غيره.

(والعاشر): أنه لا يكون إلا لغائب؛ لأنه لكونه مبهماً دون المتكلم والمخاطب أنسب بما هو المقصود من وضعه وأيضاً إنه في المعنى عبارة عن الجملة التي هي موضوعة للغيبة لا غير فيكون عبارة عن الغائب.

أهـ في الأشباه والنظائر.

(الضياء والنور)

الفرق بينهما: (أن الضوء) ما كان من ذات المضيء (والنور) ما كان مستفاداً من غيره وعليه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ وقيل: هما مترادفان أهـ في مجمع البحرين.

* باب الطاء *

(الطاعة والإجابة)

الفرق بينهما: هو أن (الطاعة) موافقة الإرادة الحادثة إلى الفعل برغبة أو رهبة (والإجابة) موافقة الداعي إلى الفعل من أجل أنه دعى به ولذا يُقال: أجاب الله ـ عز وجل ـ فلاناً ويمتنع إسناد الطاعة إليه أ هـ عن السيد نور الدين.

(الطاعة والتطوع)

الفرق بينهما: هو (أن الطاعة) موافقة الإرادة في الفريضة (والنافلة والتطوع) التبرع بالنافلة خاصة وأصلهما من الطوع الذي هو الإنقياد أ هـ ذكره السيد المتقدم.

(الطلب والإنشاء)

الفرق بينهما: هو أن الإنشاء ما قرن معناه بلفظه (والطلب) بخلافه أي ما لم يقرن معناه بلفظه ولكن المحققين لم يفرقوا بينهما بل على دخول الطلب في الإنشاء أ هـ في رياض السالكين.

(الطمع والأمل)

الفرق بينهما: أنه قيل: أكثر ما يستعمل (الأمل) فيما يستبعد حصوله فإن مَن عزم على سفر إلى بلد بعيد يقول: أمّلت الوصول إليه ولا يقول: طمعت إلا إذا قرب منه فإن (الطمع) لايكون إلا فيما قرب حصوله وقد يكون الأمل بمعنى الطمع وأما الرجاء فهو بين الطمع والأمل أ هـ.

* باب الظاء المعجمة *

(الظرف اللغو والمستقر)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) ما لا يفتقر تمام الكلام إليه كما في قولك: ما كان أحد خيراً منك (والثاني) ما يفتقر تمام الكلام إليه بأن يكون جزأ كما في قولك: ما كان فيها خير منك، وقيل: المستقر ما كان العامل فيه مقدراً بخلاف اللغو، والمشهور أنه ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف كالواقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً بخلاف اللغو فإنه ما كان متعلقه خاصاً سواء كان مذكوراً أم محذوفاً أ هـ، ذكره المحقق السيد الشريف وغيره.

(الظل والفيء)

الفرق بينهما: أن (الفيء) ما نسخه ضوء الشمس (والظل) ما كان قائماً لم تنسخه الشمس، قال الشاعر:

فلا الظل من برد الشتا نستطيعه ولا الفيء من بعد العشي نذوق.

أ هـ، ذكره في مجمع البيان.

(الظن المطلق والخاص)

الفرق بينهما: هو (أن الأول) ما ثبت حجيته لا من حيث كونه ناشئاً من منشأ خاص ولا من جهة دليل الانسداد (وهذا) يتصور عند الانفتاح أيضاً (والثاني) ما ثبت حجيته مقيداً بكونه ظن كتاب أو سنة أو نحوهما مثلاً وإن كان دليل حجيته هو دليل الانسداد أحياناً فافهم ذلك أ هـ ذكره الإمام المرتضي الأنصاري.

* بـاب الـعـيـن *

(العارض والعرض العام)

الفرق بينهما: هو أن (العارض) أعم من العرض العام إذ يُقال للجوهر عارض كالصورة التي تعرض على الهيولى ولا يُقال له عرض أ هـ ذكره المحقق السيد الشريف.

(العام والسنة)

الفرق بينهما: هو أن (السنة) من أول يوم عددته إلى مثله (والعام) لا يكون إلا شتاءً وصيفاً وعلى هذا إن العام أخص من السنة، فكل عام سنة وليس كل سنة عاماً وعوام الناس لا يفرقون بينهما أ هـ ذكره في المجمع

(العام المنطقي والأصولي)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) يحمل على الخاص، فإنه يُقال: زيد إنسان أو الإنسان حيوان بخلاف (العام الأصولي) فلا يحمل على الخاص فلا يُقال لرجل: أنه كل الرجل ولا لزيد العالم أنه العلماء، ومن **الأول** قولهم: العام لا يدل على الخاص، أعني بخصوصه كما أن من **الثاني** قولهم: الحكم الثابت للعام ثابت لجميع أفراده وخصوصياته وحينئذ يندفع التعارض بين كلماتهم أيضاً فافهم أ هـ ذكره الأصوليون.

(العجلة والسرعة)

الفرق بينهما: هو أن:

(الأول) تقديم الشيء قبل وقته وهو مذموم.

(والثاني) تقديم الشيء في أقرب أوقاته وهو محمود، وأما الاستعجال: فطلب الشيء قبل وقته الذي حقه أن يكون فيه دون غيره أ هـ في مجمع البحرين.

(العدم والمسبوق بالغير)

الفرق بينهما: هو أن (الثاني) أعم من أن يكون بالعدم فإن بعض الممكنات مسبوق بالغير عند الحكماء وليس بمسبوق بالعدم ومتلازمان عند المتكلمين فكل مسبوق بالغير مسبوق بالعدم وبالعكس أ هـ ذكره الطريحي

(العدم والفقد)

الفرق بينهما: هو أن (الفقد) عدم شيء بعد وجوده فهو أخص من العدم؛ لأن العدم يُقال فيه وفي غيره وهو ما لا يوجد فعلى هذا لا يُقال: شريك الباري مفقود، بل يُقال: معدوم أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(العدل والاشتقاق)

الفرق بينهما: هو أن (العدل) إن ترد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى وإنما يكون في اللفظ فلذلك كان سبباً في منع الصرف؛ لأنه فرع عن المعدول عنه (والاشتقاق) يكون لمعنى آخر أخذاً من الأول كضارب من الضرب؛ لأنه أشتق من الأصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، وقال بعضهم: إن التغير إن كان بحسب اللفظ فقط فهو العدل أو بحسب المعنى فقط فهو النقل أو بحسبهما فهو الاشتقاق فتدبر أ هـ عن ابن يعيش.

(العدل والتضمين)

الفرق بينهما: هو أن:

(**الأول**) إن ترد لفظاً ثم تعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحر من ساحر.

(والتضمين) أن تشرب اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة أ هـ عن ابن الدهان.

(عسى وكاد)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع تقول: عسى الله (عز وجل) أن يشفي مريضي، تريد إن قرب شفائه مرجو من عند الله (عز وجل) مطموع فيه (وكاد) لمقاربته على سبيل الحصول والوجود تقول: كادت الشمس أن تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل أ هـ عن الزمخشري.

(العقاب والعذاب)

الفرق بينهما: هو أن (**الأول**) يقتضي بظاهره الجزاء على فعله المعاقب؛ لأنه من التعقب والمعاقبة (والعذاب) ليس كذلك إذ يُقال للظالم المبتدي بالظلم: إنه معذب، وإن قيل: معاقب، فهو على سبيل المجاز لا الحقيقة فبينهما عموم وخصوص أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(العلم والمعلوم)

الفرق بينهما بعد أن كانا متحدين بالذات: هو أن (المعلوم) هو الصورة

الذهنية من حيث أنها نفس الماهية (والعلم) هو الصورة الذهنية من حيث أنها صورة متعينة شخصية أ هـ عن الدواني.

(العلم والمضمر)

الفرق بينهما: هو أن الوضع في (الأول) شخصي وفي (الثاني) كلي وقد يُقال: إن الموضوع له في الأول متحد وفي الثاني متعدد فتأمل أ هـ عن التفتازاني.

(العلم والفهم)

الفرق بينهما: عموم وخصوص من وجه يصدقان في العالم الفطن ويصدق الأول فقط على البليد الذي يعلم شيئاً أو أكثر، ويصدق الثاني على العامي الفطن، وقيل: النسبة بالعموم المطلق، وقيل: أنهما مترادفان وخير الأمور أوسطها أ هـ ذكره في الضوابط.

(العلم والمعرفة)

الفرق بينهما: هو أن (العلم) إدراك الكلي أو المركب (والمعرفة) إدراك الجزئي أو البسيط، وأيضاً المعرفة: إدراك الشيء المسبوق بالعدم أو إدراكه بعد توسط نسيانه بخلاف العلم، وقيل: المعرفة هو الإدراك التصوري، والعلم هو الإدراك التصديقي، وقيل: المعرفة تطلق على ما يدرك آثاره دون ذاته، والعلم على ما يدرك ذاته، وذهب الشيخ الرئيس إلى الترادف أ هـ ذكره شارح المطالع.

(العلم واليقين)

الفرق بينهما: هو أن (العلم) قد سبق تعريفه (وأما اليقين) فهو العلم

بالشيء استدلالاً بعد أن كان صاحبه شاكاً فيه.

قيل: ولذلك لا يوصف الباري تعالى بأنه متيقن ولا يُقال: تيقنت أن السماء فوقنا، ويُقال: علمت، فكل يقين علم، وليس كل علم يقيناً، وقيل: اليقين هو العلم بالحق مع العلم بأنه لا يكون غيره ولذلك قال المحقق الطوسي: هو مركب من علمين أ هـ عن المحقق الطوسي وغيره.

(علم الرجال وعلم الدراية)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) في بيان أحوال الجزئيات الشخصية من الرواة ولذا قد يُقال: أن تعداده في عداد العلوم ليس كما ينبغي؛ إذ العلوم الحقيقية ما يستفاد منها قواعد كلية يقتدر بها على معرفة الجزئيات الغير المحصورة ويحتاج إلى النظر وإعمال القوة وليس هذا العلم بهذه المثابة لعدم استناد حصوله إلى الحواس الظاهرة الخارج إدراكاتها من زمرة العلوم (وعلم الدراية) علم يبحث فيه عن أحوال سند الخبر ومتنه وكيفية تحمله وآداب نقله، وبالجملة البحث في علم الدراية عن المفاهيم الكلية، وفي علم الرجال عن المصاديق والجزئيات الشخصية أ هـ عن شرح الفوائد.

(علم الاشتقاق وعلم الصرف)

الفرق بينهما: هو أن (علم الصرف) باحث عن مفردات الألفاظ من حيث صور هيآتها (وعلم الاشتقاق) يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية.

(فائدة يناسب ذكرها في هذا المقام)

واعلم أن علم العربية وإن كان غلب استعماله في علمي النحو والصرف

إلا أنه في الأصل يعم اثني عشر علماً: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الإتيان بالكلام الموزون المقفى وإنشاء الخطب والرسائل وهو معرفة أخبار الأمم الماضية وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصيل ملكة التجارب والتحرز عن مكائد الدهر، ومنه المحاضرات وهو نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراتبة ثمرته، وأما البديع فذيلٌ لا قِسمٌ برأسه وكذا الوضع فافهم ذلك واحفظ أ هـ ذكره الجلبي وغيره.

(عند ولدى)

الفرق بينهما: هو أن (عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

(الأول): أن عند يكون ظرفاً للأعيان والمعاني بخلاف لدى.

(والثاني): أن لدى لا يستعمل إلا في الحاضر وعند تستعمل في الحاضر والغائب فتأمل أ هـ عن الإتقان في المعنى.

(العهد الذهني والنكرة)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في عدم التعيين: هو أن الدلالة على الفرد في **الأول** بالقرينة وفي الثاني بالوضع أ هـ عن بعض الأصوليين.

(العهد والعقد)

الفرق بينهما: هو أن (العقد) فيه معنى الاستيثاق والشد ولا يكون إلا من متعاقدين (والعهد) قد ينفرد به الواحد فكل عهد عقد ولا يكون كل عقد عهداً أ هـ عن مجمع البحرين.

(العِوج والعَوج)

الفرق بينهما: أن (العِوج) بالكسر في المعاني (وبالفتح) في الأعيان ولا يستعمل أحدهما مكان الآخر إلا لنكتة كما في قوله تعالى: ﴿**فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا * لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا**﴾ حيث استعمل ما وضع للمعاني في العين وهي الأرض لنكتة بديعة أ هـ عن ثعلب في الفصيح.

(علوت وعليت)

الفرق بينهما: أنه يُقال (علوت) في الجبل علواً (وعليت) في المكارم علاء، محصله أن **الأول** في الأعيان والثاني في المعاني أ هـ عن مزهر اللغة.

(العيادة والزيارة)

الفرق بينهما: أن (العيادة) في المرض (والزيارة) في الصحة فافهم أ هـ عن شرح المشكوة.

* باب الغين *

(الغبْن والغبَن)

الفرق بينهما: أن (الغبن) بالسكون في الشراء والبيع (والغبن) بالفتح في الرأي يُقال في رأيه غبن وقد غبن رأيه كما يُقال: سفه رأيه فتدبر أ هـ عن أدب الكاتب.

(الغسل والمسح)

الفرق بينهما: عموم وخصوص من وجه، وبيانه أن (الغسل) عبارة عن إجراء الماء على العضو (والمسح) عبارة عن إمرار اليد عليه مع وجود بلل الوضوء عليه وهو أعم من أن يكون مع ذلك جارياً على العضو وعدمه وحينئذ فيصدق الغسل بدون المسح في إجراء الماء على العضو من دون إمرار اليد، والمسح بدونه مع إمرارها ببلل غير جارٍ ويجتمعان في إمرارها ببلل يجري على العضو، فافهم وتأمل جيداً أ هـ عن شرح القواعد.

(الغَسل والغُسل)

الفرق بينهما أن (الغسل) بالفتح مصدر غسلته (والغسل) بالضم الماء الذي يغسل به وسيأتي كلام جامع في باب الميم في الفرق بين المصدر واسمه أ هـ عن مزهر اللغة.

(الغطف والوطف)

الفرق بينهما: أن: **(الأول)** قلة شعر الحاجبين .

و(الثاني) كثرته أ هـ أيضاً.

(الغفلة والنسيان)

الفرق بينهما: هو أن (الغفلة) عبارة عن عدم التفطن للشيء وعدم تعقله بالفعل سواء بقيت صورته أو معناه في الخيال أو الذكر أو انمحت عن أحدهما وهي أعم من (النسيان)؛ لأنه عبارة عن الغفلة عن الشيء مع انمحاء صورته أو معناه عن الخيال أو الذكر بالكلية ولذا يحتاج الناسي إلى تجشم كسب جديد وكلفة في تحصيله ثانياً أ هـ عن بعض الفقهاء.

(الغنيمة والفيء)

الفرق بينهما: أن (الغنيمة) ما أخذ من أموال أهل الحرب من الكفار بقتال وهي للمسلمين هبةٌ من الله ـ تعالى ـ لهم (والفيء) ما أخذ بغير قتال وهو خاص للنبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعده للإمام وهو المروي فلا عبرة لقول من قال: أنهما واحد فتدبر أ هـ عن السيد نور الدين.

(الغيث والمطر)

الفرق بينهما أن (الغيث) يغيث من الجدب وكان نافعاً في وقته (والمطر) قد يكون نافعاً وقد يكون ضاراً في وقته وفي غير وقته أ هـ أيضاً.

* بـاب الـفـاء *

(الفاعل والموجد)

الفرق بينهما أن (الفاعل) ما يستند إليه الفعل بالصدور (والموجد) هو الذي يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل منه حتى الآلات والأسباب وجميع الشروط أ هـ عن بعض المتكلمين.

(الفاسد والباطل)

الفرق بينهما: ترادف عند الإمامية، وعند الشافعية (الباطل) هو الذي لا يكون مشروعاً بأصله (والفاسد) ما كان مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه أ هـ ذكره المحقق بهاء الدين.

(الفرض والوجوب)

الفرق بينهما: هو أن (الفرض) أخص من الوجوب؛ لأنه الواجب الشرعي (والوجوب) إذا كان مطلقاً يجوز حمله على العقلي أو الشرعي (وقيل) الفرق بينهما أن (الفرض) يقتضي فارضاً فرضه وليس ذلك الواجب؛ لأنه قد يجب الشيء في نفسه من غير إيجاب موجب (وقيل) الفرض ما فرضه الله ـ تعالى ـ على عباده أن يفعلوه كالصلاة والصوم وغيرهما ويكون أخص من الوجوب أ هـ ذكره السيد نور الدين.

(الفرد والمتفرد)

الفرق بينهما: أن (الفرد) مَن لا نظير له (والمتفرد) البليغ في الفردانية أهـ أيضاً.

(الفرح والمرح)

الفرق بينهما: هو أن (المرح) لا يكون إلا باطلاً (والفرح) قد يكون بحق فيُحمد عليه وقد يكون بالباطل فيُذم عليه أ هـ ذكره في مجمع البيان

(الفعل واسم الفعل)

الفرق بينهما: هو أن (الفعل) موضوع لحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام في زمان معين ونسبة تامة بينهما على وجه كونهما مرآة لملاحظتهما وكل من هذه الأمور جزء مفهوم الفعل وملحوظه فيه على وجه التفصيل (واسم الفعل) موضوع لهذه الأمور ملحوظة على وجه الإجمال وتعلق الحدث بالمنسوب إليه على وجه الإبهام معتبر في مفهومه أيضاً ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعينهما أ هـ ذكره جمال الدين.

(الفعل والاسم المشتق)

الفرق بينهما من وجوه:

(منها): اعتبار النسبة في الفعل من طرف الحدث وفي المشتق من جانب الذات.

(ومنها): إبهام الذات في المشتق إما في غاية الإبهام أو دونها وجواز كمال تعين الذات في الفعل.

(ومنها): تمام النسبة ونقصانها في المشتق وامتزاجها مع باقي ما اعتبر في مفهومه بحيث أنها صارت معه كشيء واحد قابل للحكم عليه وبه.

(ومنها): دخول الذات في مفهوم المشتق وخروجها عن الفعل أ هـ ذكره المحقق الشريف.

(الفقير والمسكين)

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في وصف عدمي: هو أن (الفقير) أسوأ حالاً من المسكين عند بعضهم وعند الآخر بالعكس ومنشأ الاختلاف اختلاف أهل اللغة في ذلك ولكل دليل مذكور في كتب الفقه الاستدلالية والذي تدل عليه الرواية الصحيحة أن (الفقير) الذي لا يسأل الناس (والمسكين) أجهد منه، والبائس أجهدهم فافهم أ هـ عن السيد نور الدين

(الفكر والنظر)

الفرق بينهما: بالعموم والخصوص مطلقاً عند الأصوليين إذ (الفكر) عندهم انتقال النفس في المعاني انتقالاً بالقصد فإن قصد منه طلب علم أو ظن يُسمى (نظراً) وإلا فلا كحديث النفس فالنظر أخص من الفكر عندهم ومترادفان عند المنطقيين أ هـ ذكره الإمام الرازي.

(في الجملة وبالجملة)

الفرق بينهما كالفرق بين المهملة والمسورة **فالأولى في قوة الأولى والثانية في قوة الثانية** أ هـ عن بعض المحققين.

* بــاب الـقــاف *

(القاضي والمفتي)

الفرق بينهما: هو أن (المفتي) يقرر القوانين الكلية مثل أن يفتي بأن البينة على المدعي واليمين على مَن أنكر كلياً من غير تعرض للأشخاص والجزئيات (والقاضي) يشخص تلك القوانين في المواد الجزئية والأشخاص مثل أن يقول لزيد المدعي عليك البينة وعمرو المنكر عليك اليمين أ هـ في ضوابط الأصول.

(القاسط والمقسط)

الفرق بينهما: أن (القاسط) العادل عن الحق (والمقسط) العادل إليه أ هـ في المجمع.

(القاعدة والضابطة)

الفرق بينهما: هو أن (القاعدة) تجمع فروعاً من أبواب شتى (والضابطة) تجمع فروع باب واحد أ هـ في الأشباه والنظائر.

(قاعدة الأصل في الاستعمال الحقيقة وقاعدة أنه أعم)

الفرق بينهما: إنما هو باعتبار المورد وبيان ذلك أن مجرى الأولى فيما لو علم المعنى الحقيقي وجهل المراد، أو ما لو اتحد المستعمل فيه وجهل الموضوع له أو أن يتعدد الموضوع له والمستعمل فيه ويتحد الوضع ويكون بعض موارده بحيث يحتمل أن يكون داخلاً في الموضوع له وعدمه أو ما لو اتحد اللفظ في معنيين لا يكون بينهما علاقة المجاز ولو للمؤانسة العرفية

فيحتمل الاشتراك بينهما وأن يكون موضوعاً لمعنى ثالث أو لمعنيين آخرين فيستعمل فيهما مجازاً أو ما لو جهلنا الوضع أو وضع اللفظ ووجدناه تارة مستعملاً بغير قرينة وأخرى محفوف بها وجوزنا أن يكون المراد به في الاستعمالين معنىً واحداً فيُقال في كل من الصور المذكورة: أن الأصل في الاستعمال الحقيقة فيترتب عليها آثارها (وأما) مجرى الثانية ومورها فهو أن يتعين المستعمل فيه ويجهل الموضوع له أو يعلم الوضع في البعض ويجهل في الباقي ويكون بحيث يحتمل الاشتراك والمجازية لوجود العلاقة المعتبرة فتأمل أ هـ في الفصول العزية

(قبض النوم وقبض الموت)

الفرق بينهما: هو أن (قبض النوم) يضاد اليقظة (وقبض الموت) يضاد الحياة، وأيضاً قبض النوم يكون الروح معه في البدن، وقبض الموت يخرج معه الروح من البدن أ هـ عن مجمع البيان.

(القديم بالذات والقديم بالزمان)

الفرق بينهما: هو أن (الأول) أخص مطلقاً من (الثاني)؛ لأن كل قديم بالذات قديم بالزمان من غير عكس كلي وهو ظاهر أ هـ عن المحقق السيد الشريف.

(القدرة والقوة)

الفرق بينهما: هو أن (القدرة) كون الحي بحيث إن شاء فعل وإن شاء ترك (والقوة) هي المعنى الذي يتمكن به الحي من مزاولة الأفعال الشاقة أ هـ عن بعض المحققين.

(القد والقط)

الفرق بينهما: أن (القد) بالدال قطع الشيء طولاً (والقط) بالطاء قطعه عرضاً وفي وصف ضربات علي رضي الله تعالى عنه كان إذا اعتلى قد وإذا اعترض قط ومنه: قط القلم وهو قطع طرفه أ هـ عن السيد نور الدين

(القرآن الكريم والحديث القدسي)

الفرق بينهما: هو أن (القرآن الكريم) هو المنزل على سبيل التحدي والإعجاز بخلاف (الحديث القدسي (وأيضاً) القرآن الكريم مختص بالسماع من الروح الأمين والحديث القدسي قد يكون إلهاماً أو نفثاً في الروع ونحو ذلك (وفرق) آخر بينهما من وجهين:

(الأول): أن القرآن الكريم لا يجوز مسه من غير طهارة بخلاف الحديث القدسي.

(الثاني): أنه مسموع بلفظه أعني: بعبارة بعينها دونه كما لا يخفى فافهم.

(القرآن الكريم والفرقان)

الفرق بينهما على ما يظهر من الحديث: أن (القرآن الكريم) جملة الكتاب وأخبار ما يكون (والفرقان) المحكم الذي يعمل به وكل محكم فهو فرقان ويعاضده ما ورد من أن القرآن الكريم فيه محكماً ومتشابهاً، فأما المحكم فنؤمن به ونعمل به وندين به وأما المتشابهة فنؤمن به ولا نعمل به فتدبر أ هـ ذكره في الصافي.

(قِسم الشيء وقسيمه)

الفرق بينهما: أن (قِسم الشيء) ما كان أخص منه مندرجاً تحته كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان (وقسيمه) ما كان مقابلاً له مندرجاً معه تحت شيء آخر كالإنسان والفرس المندرجين تحت الحيوان أ هـ، ذكره قطب الدين الرازي.

(القضاء والقدر)

الفرق بينهما: أن (القضاء) عبارة عن وجود الصور العقلية لجميع الموجودات بإيداعه سبحانه وتعالى إياها في العالم العقلي على الوجه الكلي بلا زمان على ترتيبها الطولي الذي هو باعتبار سلسلة العلل والمعلولات والعرضي الذي هو باعتبار سلسلة الزمانيات والمعدات بحسب مقارنة جزئيات الطبيعة المنتشرة الأفراد في أجزاء الزمان كما قال عز مَن قائل: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ (والقدر) عبارة عن ثبوت جميع الموجودات في العالم النفسي الفلكي على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادها الخارجية الشخصية مستندة إلى أسبابها الجزئية واجبة بها لازمة لأوقاتها المعينة كما قال عز مَن قائل: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾، هذا مذهب الحكماء ويوافقه مذهب الأشاعرة، قالوا: قضاء الله (عز وجل) عبارة عن إرادته المتعلقة بأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال (وقدره) إيجاده إياها على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها، وهذان المذهبان يعمان الأفعال الاختيارية للعباد.

والإمامية والمعتزلة ينكرون القضاء والقدر في أفعال العباد (وأما القضاء المقرون بالقدر) فقد ذكر بعضهم أن المراد به الخلق كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ وبالقدر التقدير فهما

متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما كالأساس والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء ويؤيده الحديث: القضاء الإبرام، وإقامة العين، وإذا قضى أمضى، وهو الذي لا مرد له، وكل منها قسمان، قضاء حتم وغيره، وقدر لازم وغيره أ هـ ذكره في عين اليقين.

(القضية والتصديق)

الفرق بينهما: أن (التصديق) بسيط وهو الإذعان للنسبة (والقضية) مركبة وأيضاً أن التصديق من مقولة العلم (والقضية) من قبيل المعلوم هذا عند الحكماء وأما عند الإمام فهما مترادفان فافهم ذلك أ هـ ذكره المحقق الدواني.

(القضية الخارجية والحقيقة)

الفرق بينهما: أما المتفقات منها في الكم والكيف فالموجبتان الكليتان بينهما عموم وخصوص من وجه، وأما الجزئيتان فالحقيقة أعم مطلقاً من الخارجية وأما السالبتان الكليتان فالخارجية أعم .

* و أما الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية وأما المختلفتان فالموجبة الكلية الحقيقية أعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه

* وكذا من السالبتين الخارجتين والقضية الجزئية الحقيقية أعم أيضا من الموجبة الكلية الخارجية وبينهما وبين السالبتين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية أخص من السالبة الجزئية الخارجية ومبائنة للموجبتين الخارجتين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المخالفة لها تباين جزئي وطوينا عن ذكر الأمثلة لموارد الاجتماع والافتراق وكذا البرهان كشحا مخالفة الإطناب

اهـ ذكره شارح المطالع *

القعود والجلوس

الفرق بينهما أن (القعود) هو الانتقال من علو إلى سفل فيقال لمن هو قائم أقعد (والجلوس) هو الانتقال من سفل إلى علو فيقال لمن هو نائم اجلس

* ويقال القعود لما فيه لبث ولذا لا يقال قعيد الملك بخلاف الجلوس فيصبح جليس الملك * عن الخليل وغيره *

القول والكلام

الفرق بينهما أن (القول) يدل على الحكاية وليس كذلك (الكلام) نحو قال: الحمد لله، فإذا أخبرت عنه بالكلام قلت تكلم بالحمد

ا هـ ذكره الطبري *

قياس المساواة والقياس الغير متعارف

الفرق بينهما هو أنه إن اتحدت المحمولات (فقياس مساوات) وإن تغايرت (فقياس غير متعارف) فالأول يدور إنتاجه مع صدق المقدمة الغريبة الأجنبية فإن صدقت أنتج وإلا فلا بخلاف الثاني فإنه قياس قطعي الإنتاج من غير احتياج إلى المقدمة الغريبة وينعقد منه الأشكال الأربعة ا هـ ذكره في الدرج الناجي *

* باب الكاف *

كان التامة والناقصة

الفرق بينهما هو أن (كان) لا معنى له إلا حدث ووقع ووجد إلا أن قولك: وجد وحدث على قسمين:

(أحدهما) أن يكون المعنى وجد وحدث الشئ كقولك: وجد الجوهر وحدث العرض.

(والثاني) أن يكون المعنى وجد وحدث موصوفية الشيء بالشيء فإذا قلت كان زيد عالماً فمعناه حدث في الزمان الماضي موصوفية زيد بالعلم والقسم الأول هو المسمى بكان التامة والقسم الثاني هو المسمى بالناقصة

* وفي الحقيقة فالمفهوم من كان في الموضوعين هو الحدوث والوقوع إلا أن في القسم الأول المراد حدوث الشيء في نفسه فلا جرم كأن الاسم الواحد كافياً والمراد في القسم الثاني حدوث موصوفية أحد الأمرين بالآخر فلا جرم ولم يكن الاسم الواحد كافياً بل لابد فيه من ذكر الاسمين حتى يمكن أن يشار إلى موصوفية أحدهما بالآخر وهذا من لطائف الأبحاث ا هـ ذكره الرازي في مفاتيح الغيب *

الكافر والمنافق

الفرق بينهما أن (الكافر) هو الذي يظهر الكفر ولا يبطنه (والمنافق) هو الذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر ا هـ ذكره الطبري *

الكبير والكثير

الفرق بينهما أن (الكبير) بالموحدة بحسب الشأن والخطر كالجليل والعظيم (والكثير) بالمثلثة بحسب الكمية والعدد ا هـ في رياض السالكين *

الكتاب والفصل والباب

الفرق بينهما هو أن (الكتاب) ما يجمع مسائل متحدة في الجنس مختلفة في النوع (والباب) هو الجامع لمسائل متحدة في النوع مختلفة في الصنف (والفصل) هو الجامع بين مسائل متحدة في الصنف مختلفة في الشخص (وأما الرسالة) فقد خصت الاصطلاح على الكلام المشتمل على قواعد علمية على سبيل الاختصار غالباً ا هـ ذكره السيد نور الدين *

الكذب والتورية

الفرق بينهما هو أن (الكذب) عبارة عن التكلم بكلام له ظاهر مخالف للواقع وإرادة المتكلم له مع إنه خلاف الواقع (والتورية) عبارة عن التكلم بكلام له ظاهر مخالف للواقع لم يرده المتكلم بل أراد خلاف الظاهر وانضم معه قرينة خفية لا يدركه أوساط الناس بادي الرأي

* وعلى هذا فالكاذب يروج الظاهر المخالف للواقع والمتواري يتوارى عن الظاهر الكِذّابي إلى خلافه وأمثلتها في العرف كثيرة للغاية فهي واسطة بين الصدق والكذب ا هـ ذكره السيد الشهشاني *

الكذب والباطل

الفرق بينهما هو أن (الكذب) عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع (والباطل) عبارة عن مطابقة الواقع للحكم

* وفرق آخر وهو أن الباطل يطلق على الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك بخلاف الكذب فإنه شاع إطلاقه على الأقوال خاصة اهـ في تعديل الميزان *

الكل والكلي

الفرق بينهما من وجوه:

(أحدها) أن الكل متقوم بالأجزاء دون الكلي فإنه لا يتقوم بالجزئيات.

(وثانيها) أن الكل موجود في الخارج دون الكلي إذ لا وجود له في الذهن والجزئيات الخارجية أفراده.

(وثالثها) أن أجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلى غير متناهية.

(ورابعها) أن الكل لا يحمل على جزء والكلي يحمل على الجزئي.

(وخامسها) أن الكل لابد من حصول أجزائه معاً بخلاف الكلي

* وبينهما فرق آخر باعتبار التحقيق وهو بالعموم والخصوص من وجه حيث يتحققان في الإنسان إما أنه كلى فواضح وإما أنه كل فلأن الكل مركب من أجزائه فهو أيضاً كذلك ويصدق الكلي بدون الكل في الكلي البسيط الذي لا جزء له كالجنس الأعم والكل بدونه في الجزئي الحقيقي فإنه كل وليس بكلي أهـ ذكره الأسبوني *

الكلي والجزئي

الفرق بينهما تباين إذا أريد بالجزئي الحقيقي وعموم مطلقا إذا أريد به الإضافي فالكلي أعم من الجزئي لأن كل جزئي إضافي كلي وليس كل كلي جزئياً إضافياً اهـ أيضاً *

الكلي والكلية

الفرق بينهما أن (الكلي) هو الذي يشترك في مفهومه كثيرون ويقابله الجزئي (والكلية) هي المحكوم فيها على كل فرد بحيث لا يبقى شيء من الأفراد غير مشمول لحكمها كقولنا: كل رجل يشبعه رغيفان ويقابله الجزئية وهى التى يكون الحكم فيها على بعض الأفراد حقيقة من غير تعيين كقولنا بعض الإنسان كاتب هذا (وأما) الكل فهو الجملة كقولنا: كل رجل يحمل هذه الصخرة العظيمة فهذا صادق باعتبار الكل دون الكلية ويقابله الجزء وهو ما يتركب منه ومن غيره الكل كالخمسة مع العشرة وللكلية والجزئية معنى آخر غير ما ذكرنا فيلاحظ الفرق بينهما وبين الكلي والجزئي باعتبار آخر كما لا يخفي ا هـ أيضاً

الكلام والنطق

الفرق بينهما ان (الكلام) ما يتكلم به قليلاً أو كثيراً (والنطق) إدارة اللسان في الفم بالكلام ولذلك لا يوصف سبحانه وتعالى بالنطق ويوصف بأنه متكلم

* وأما أهل اللغة فلا يفرقون بينهما

* قال الجوهرى النطق الكلام ا هـ ذكره في فروق اللغة *

كم الاستفهامية والخبرية

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في أمور في الاسمية والبناء على السكون والافتقار إلى المميز لإبهامهما وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر وكونهما اسمين للعدد وعدم جواز تقدم العامل اللفظي عليهما سوى المضاف وحرف

الجر وفي وجوه الاعراب فإن تقدمهما جار فمحلهما جر وإلا فإن كني بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربته أو يوما ضربت وان كني بهما عن الذوات فإن لم يلهما فعل ككم رجل عندي أو كان لازمًا ككم رجلاً قام أو معتديًا رافعاً لضميرهما ككم رجل ضرب زيداً أو لسببهما ككم رجل ضرب أبوه زيد أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهما في ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر وإن كان معتدياً لم يشتغل بشيء: ككم عبد ملكت فهما مفعولان أو اشتغل بضميرهما أو سببهما: ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال و(تفارقهما) بعد اتفاقهما في جميع ما ذكر من وجوه:

(الأول) أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين.

(والثاني) أن الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع.

(والثالث) مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور.

(والرابع) أن الاستفهامية يحسن حذف مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية إلا في الشعر.

(والخامس) أن الاستفهامية إذا بدل جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم درهماً أخذت أثلاثين أم أربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام فيقال: كم غلمان عندك ثلاثون أو أربعون أو خمسون.

(والسادس) أن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال: كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لأن المعنى كثير من المال وكثير

من الدراهم لا هذا القدر بل أكثر منه بخلاف الاستفهامية فلا يجوز فيها كم درهمًا عندك لا ثلاثة ولا أربعة لأن –لا– لا يعطف بها إلا بعد موجب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ولم يثبت شيء في الاستفهام.

(والسابع) أن –لا– إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حد إعراب كم من رفع أو نصب أو جر لأنه بدل منها لأن الاستفهام يبدل منه ويستفاد من (إلا) معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك إلا ألفان وكم أعطيتني إلا ألفين وبكم أخذت ثوبك إلا بدرهم وكم مالك إلا عشرون ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلاً من خبر كم هو منصوب دائماً *

تكملة

وهى أن (كأين)و (كذا) يتفقان مع كم في أمور في الاسمية والبناء والإبهام والافتقار إلى المميز

* وتنفرد (كأين) بموافقتها في التصدر وفي التنكير تارة وهو أغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ومنه قول أبى بن كعب لابن مسعود: كأين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال: ثلاثاً وسبعون

* وتنفرد (كذا) بموافقتها في أنها تمييز بجمع ومفرد وتخالفها في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع إضافتها إلى التمييز .

* وتنفرد (كأين) بمخالفتها في غلبة جر تميزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليها جار خلا فالمن اجاز بكأين تبيع هذا الثواب ولا تمييز إلا بمفرد.

* وتنفرد (كذا) بمخالفتهما في عدم التصدير ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها فتدبر أ هـ ذكره في الأشباه والنظائر *

الكميت والأشقر

الفرق بينهما بالعرف والذنب فإن كانا أسودين (فكميت) وإن كانا أحمرين (فأشقر)

عن الخليل وقد سأله سيبويه عن الكميت قال: إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة ولم يخلص واحدة منهما فأرادوا بالتصغير أنه قريب منهما أهـ في المجمع *

الكور والكير

الفرق بينهما أن (الكور) بالواو المبنى من طين (والكير) بالياء الزق الذي ينفخ فيه أهـ عن أبى عمرو *

* باب اللام *

اللسع واللدغ

الفرق بينهما أن (اللسع) بالذنب وكل شيء يضرب بذنبه فهو يلسع كالعقرب والزنبور وما أشبههما (واللدغ) بالفم وكل شيء يفعل ذلك بفيه فهو يلدغ كالحية وما أشبههما أهـ عن أبي عمرو

اللغز والمعمى

الفرق بينهما هو أن الكلام إذا دل على اسم شيء من الأشياء بذكر صفات له تميزه عما عداه كان ذلك (لغزا) وإذا دل على اسم خاص بملاحظة كونه لفظاً بدلالة بنية تؤثره سمي ذلك (معمى) فالكلام الدال على بعض الأسماء يكون معمى من الحيثية الأولى ولغزاً من الحيثية الثانية أهـ ذكره بعضهم *

اللقب والكنية

الفرق بينهما أن (اللقب) يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف (الكنية) فإنه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم أهـ ذكره في الأشباه والنظائر *

لم ولما

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في الجملة من خمسة أوجه:

أحدها: أن (لما) لا تقترن بأداة شرط فلا يقال أن لما تقم بخلاف (لم).

وثانيها: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال ومنفي (لم) يحتمل الاتصال

نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ والانقطاع مثل: ﴿ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾.

* ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان

ثالثها: أن منفي (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفي (لم) تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ولا يجوز لما يكن

* وقال بعضهم أن منفي (لما) كذلك بل ذلك غالب لا لازم

رابعها: أن منفي (لما) متوقع ثبوته بخلاف منفي لم

* ألا ترى أن معنى: ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع

وخامسها: أن منفي (لما) جائز الحذف بخلاف منفي (لم) فتدبر أ هـ ذكره ابن هشام *

اللمس والمس

الفرق بينهما: هو أن (اللمس) لصوق بإحساس (والمس) لصوق فقط وقد يكون المس بمعنى اللمس أ هـ ذكره السيد نور الدين *

اللمزة والهمزة

الفرق بينهما أن (الهمزة) الذي يعيبك بظهر الغيب (واللمزة) الذي يعيبك في وجهك

* وقيل الهمزة الذي يؤذيك بسوء لفظه واللمزة الذي يكثر عيبه على جليسه ويشير برأسه ويومي بعينيه أ هـ ذكره في مجمع البيان *

{لو، وإن، وإذا }

الفرق بينهما بعد اشتراكهما في مطلق الشرطية والتعليق هو أن (إن) و(إذا) للشرط في الاستقبال وأصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط وأصل (إذا) الجزم بوقوع الشرط ولذا أورد أكثر شروط القرآن الكريم (بإذا) دون (إن) لكون الشرط يقيني الوقوع نحو: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾.

* و﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ونحوها وأما (لو) فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط ويفارقان أعني (إذا، ولو) (إن) في اعتبار القطع فيهما فتدبر أ هـ ذكره التفتزاني *

ليس كل وليس بعض وبعض ليس

الفرق بينهما هو أن **الأول** يدل على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وهما بالعكس أي يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى رفع الإيجاب الكلي بالالتزام أ هـ ذكره قطب الدين *

باب الميم

المؤلف والمركب

الفرق بينهما هو أن (الأول) لا يطلق إلا على ما اعتبر بين أجزائه المناسبة (والمركب قد يطلق على غير ذلك أيضاً فهو أعم من المؤلف مطلقاً وكذا القول المرادف للمركب فإنه أعم أيضاً منه أ هـ ذكره المحقق ميرزاجان

المبادئ والمقدمات

الفرق بينهما هو أن (المبادئ) أعم من (المقدمات) حيث تطلق على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلاً في العلم أو خارجاً عنه وقد يفسر المبادئ بما يعين في تحصيل الفن فتكون أعم أ هـ ذكره المحقق اليزدى *

المتعة والمنفعة

الفرق بينهما أن (المنفعة) أعم مطلقًا من المتعة؛ لأنها منفعة توجب الإلتذاذ فى الحال (والمنفعة) قد تكون بألم يؤدى عاقبته إلى نفع فكل متعة منفعة دون العكس أ هـ عن مجمع البيان *

المثل والمثال

الفرق بينهما أن (المثل) المشارك في تمام الحقيقة (والمثال) المشارك في بعض كالمقدار والجهة ونحوهما فيقال لصورة الإنسان المنتقش في الجدار مثال للإنسان الطبيعى لما ذكر أ هـ ذكره في فروق اللغة *

المثال والنظير

الفرق بينهما أن المثال يجب أن يكون جزأ من أفراد ذلك الكلي بخلاف (النظير) أ هـ من محى الدين *

المجاز والكناية

الفرق بينهما اشتراكهما في عدم استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له الحقيقي هو أن (المجاز) ملزوم وقرينة معاندة لإرادة الحقيقة بخلاف (الكناية) فيجوز استعمال اللفظ في الموضوع له وغيره لأن القرينة فيها لا تعاندها أعنى أرادة الحقيقة هذا عند أرباب البيان

* وأما عند الأصوليين فالكناية قسم من المجاز فاللفظ عند أهل البيان على ثلاثة أقسام الحقيقة والمجاز والكناية وعند الأصوليين قسمان لأنهم لم يزيدوا في تعريف المجاز قيد الاقتران بالقرينة المانعة فتدبر أ هـ ذكره الأصوليين *

المجاز والمرتجل

الفرق بينهما بعدم هجر المعنى وتركه في المجاز دون المرتجل ولكن هذا على مذهب من جعل المرتجل قسيماً للمشترك فتأمل فيه جيداً أ هـ أيضًا*

المجاز والمنقول

الفرق بينهما باعتبار مهجورية المعنى في المنقول وعدمها في المجاز أهـ ذكره في القوانين *

المختلس والمستلب

الفرق بينهما أن (المختلس) هو الذي يأخذ المال خفية من غير الحرز والمستلب هو الذي يأخذه ويهرب مع كونه غير محارب ← أ هـ شرح الوجيز

مدة الانكار ومدة التذكار

الفرق بينهما هو أن زيادة التذكار لا تليها هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار فتليها

* قال أبو حيان: والسبب أن المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد له وإنما عرض له ما أوجب القطع لكلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه فتدبر ← أ هـ ذكره في الأشباه والنظائر

المرجع والمصير

الفرق بينهما أن (المرجع) انقلاب الشيء إلى الحال التى قد كان عليها (والمصير) انقلاب الشيء إلى خلاف الحال التى هو عيها ← أ هـ ذكره الطبري

المرتجل والمنقول

الفرق بينهما باعتبار ملاحظة المناسبة للمعنى الأولي في الثاني دون الأول ← ذكره بعض الأصوليين

المستفيض والمشهور

الفرق بينهما هو أن (المستفيض) من الأخبار ما كانت نقلته متساوية الأعداد في كل طبقة من طبقاته بمعنى أنه لو كانت رواته في ابتداء السند أزيد من ثلاثة أو اثنين كما عند بعضهم فلتكن كذلك في جميع الطبقات (والمشهور) أعم من أن يكون رواته كذلك في جميع الطبقات بل يشمل ما كانت نقلته كذلك في كل طبقة أو في بعضها دون بعض

* هذا وقد يطلق المشهور على المستفيض أيضًا إذا كان نقلته في كل مرتبة أزيد من اثنين ← أ هـ ذكره في شرح الوجيز

المستفيض والمتواتر

الفرق بينهما أن (المستفيض) من جملة الآحاد هو ما نقله في كل مرتبة أزيد من ثلاثة ولا يفيد بنفسه إلا الظن (والمتواتر) مقابل الآحاد وهو خبر جماعة يفيد بنفسه القطع من غير أن ينضم إليه شيء من القرائن

* ولحصول العلم بصدقه شروط منها:

- بلوغ رواته في كل طبقة حداً يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب

- ومنها استناد الشيء المخبر عنه إلى إحدى الحواس الخمس

- ومنها كون السامع خالي الذهن غير مسبوق بشبهة وريب وتقليد واعتماد على أمر يكون منافياً لصدق الخبر فافهم ← أ هـ أيضًا

المشاكلة والمشابهة

الفرق بينهما أن (المشاكلة) الموافقة لفظاً فقط (والمشابهة) الموافقة

لفظًا ومعني ← أ هـ ذكره بعض المحققين

المشهور والمجمع عليه

الفرق بينهما أن توصيف الفتوى بكونها مشهوراً إنما هو بالاعتبار الأول مما نذكره فيما بعد وتوصفها بكونها مجمعاً عليها إنما هو بالاعتبار الثاني منه ← أ هـ أيضا

المشهور والمستفيض والمتواتر

الفرق بينها هو أن توصيف الرواية بكونها مشهورة إنما هو باعتبار معروفيتها بين العلماء من غير نظر إلى تعدد رواتها أصلاً بخلاف (المستفيض) (والمتواتر) فإن توصيفهما بهما باعتبار تعدد رواتهما وكثرتهما من غير نظر إلى الاعتبار الأول أصلاً ← أ هـ أيضا

المصمصة والمضمضة

الفرق بينهما أن (المصمصة) بالمهملة بطرف اللسان والمضمضة بالمعجمة بالفم كله ←أ هـ عن التهذيب للتبريزي

المصدر واسم الفاعل

الفرق بينهما من وجوه: أحدهما: أن اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر

ثانيها: أن الألف واللام تفيد فيه شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط

ثالثها: أنه يجوز تقديم معموله عليه أيضاً

ورابعا: أنه يعمل لشبهه الفعل والمصدر يعمل بنفسه لكونه الأصيل.

وخامسها: أنه يعمل إلا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة.

وسادسها: أن المصدر يجوز إضافته إلى الفاعل والمفعول بخلاف اسم الفاعل ⬅ أ هـ ذكره في الأشباه والنظائر .

المصدر والمفعول المطلق

الفرق بينهما أن (المصدر) لابد له من فعل من لفظه ولا كذلك (المفعول المطلق) وهو أعم من المصدر فتدبر ⬅ أ هـ ذكره السيد الشريف.

المصدر والحاصل به

الفرق بينهما أن (المصدر) عبارة عما استعمل في أصل النسبة (والحاصل به) عبارة عما استعمل في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة ⬅ أ هـ ذكره الجلبي.

المصدر واسم المصدر

الفرق بينهما من وجوه ذكرها القوم قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس (المصدر) في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إنَّ ضربًا مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مجازًا نحو: ضرب في قولنا: إن ضربًا مصدر منصوب إذا قلت ضربت ضرباً فيكون مسماه لفظاً (واسم المصدر) صادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ تسبيح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه.

* قال ابن الحاجب في أماليه إن المصدر الذي له فعل يجرى عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فإنه نوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه.

* وقال ابن هشام في التوضيح: الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علمًا كسبحان أو مبدوأ بميم زائدة كالمقتل لغير المفاعلة أو كان فعله متجاوز الثلاثة كالطلاق وطلق والسلام وسلم وهو بزنة اسم حدث الثلاثي فاسم مصدر وإلا فهو المصدر.

* وقال الأزهري في التصريح: وإليه ينظر كلام الطريحي المصدر ما يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر ما دل عليه بواسطة المصدر فيكون مدلول المصدر معنى ومدلول اسمه لفظ المصدر كالوضوء فإن مدلوله التوضأ الدال على المعنى الحدثى.

* وقال الفاضل الجلبى: المصدر ما دل على الحدث واسمه على الهيئة الحاصلة، وقال الميرزا أبو طالب في حاشيته على البهجة المرضية في شرح الألفية: الغرض إن وضع له اللفظ باعتباره في نفسه يسمى اسم مصدر كالوضوء ونحوه وإن وضع له باعتبار صدوره عن غيره أو وقوعه عليه أو قيامه به يسمى مصدراً كالتوضأ وأمثاله .

* ونقل الشيخ جمال الملة والدين في حاشيته على الروضة الدمشقية أقوالاً منها:

أن اسم المصدر ما وضع لحدث بنفسه من حيث هو بلا اعتبار تعليقه بالمنسوب إليه كالفاعل وإن كان له تعليق في الواقع ولو بواسطة المصدر لذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعينهما بخلاف المصدر فإنه موضوع للحدث باعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول

ويحتاج إلى تعينهما في استعماله

ومنها: أن المصدر ما ليس على أوزان المصدر لفعله ولكن بمعناه

ومنها: أن المصدر ماله معنى مفعول نسبى لا يكون الخارج ظرفاً لوجوده واسم المصدر ماله معنى حاصل فيمن قام به المصدر وليس بأمر نسبي يكون الخارج ظرفاً لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر نقل هذا عن بعض حواشي الكشاف

ومنها: أن المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي كالحدث ومبدأ الفعل الصناعي إن اعتبر فيه تلبيس الفاعل به وصدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع بإزائه مقيدًا بهذا القيد يسمى مصدراً وإن لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع بإزائه مطلقا عن هذا القيد المذكور فهو اسم المصدر ونسب هذا إلى شهاب الدين (وقال) هو أعني جمال الدين: المصدر موضوع فعل الأمر أو انفعاله واسم المصدر موضوع لأصل ذلك الأمر والمراد بالأمر الشيء.

مثال الفعل: كالكسر، ومثال الانفعال: كالانكسار ولا يخفى عليك أن الفروق المذكورة ليست ناظرة إلى جهة واحدة وإن بعضها راجعة إلى بعض فافهم ← أ هـ ذكره جميع من أشير إليهم في الكتاب

المطلق والعام

الفرق بينهما أن (المطلق) هو الماهية لا بشرط شيء (والعام) هو الماهية بشرط الكثرة المستغرقة أ هـ ذكره في تمهيد القواعد

المطلق والنكرة

الفرق بينهما بالعموم من وجه يجتمعان في نحو رجل ويفترقان في المعهود ذهنًا وفي النكرة المنفية أ هـ ذكره في شرح الزبدة

المطلق إذا قيد والعام إذا خصص

الفرق بينهما أن (المطلق) مع ذلك أي كونه مقيداً حقيقة في معناه بخلاف (العام) وذلك لأن المطلق لما كان موضوعاً للماهية من حيث هي أي الماهية لا بشرط جاز أن يجتمع مع ألف شرط، ضرورة أن التقيد لا يغير ذات الماهية من حيث هي وإنما يغير حقيقة إطلاقه وأنه ليس داخلاً في الموضوع له فكان حقيقة وكذا إن كان المطلق موضوعاً للماهية مع الوحدة المطلقة أعني الفرد المنتشر إذ لا تتغير تلك الوحدة أيضاً.

* وأما العام إذا خصص كان مجازاً فلأنه كان موضوعاً لجميع الأفراد فاستعماله في بعضها مجاز لأنه استعمال في غير ما وضع له فافهم ذلك وتدبر أ هـ ذكره المحقق الميرزاجان

المعرف بلام الحقيقة واسم الجنس النكرة

الفرق بينهما هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك أن ذا الألف واللام يدل على الماهية بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الماهية لا باعتبار قيد فتدبر أ هـ عن جمال الدين

المعنى والمفهوم والمدلول

الفرق بينهما بالاعتبار والحيثية فمن حيث أنه يعني أي يقصد باللفظ (معني) ومن حيث أنه يفهم منه (مفهوم) ومن حيث أنه يدل اللفظ (مدلول) (عباراتنا شتى وحسبك واحد) أ هـ ذكره شارح المطالع

مقدمة الكتاب والعلم

الفرق بينهما بعمومية مقدمة الكتاب على المشهور وفيه مجال للمناقشة أهـ ذكره جماعة

المقاصة والمجازاة

الفرق بينهما أن (المقاصة) تكون بمقابلة الفعل بفعل من جنسه كمقابلة الضرب بالضرب والجرح (والمجازاة) تكون بمقابلته من غير جنسه كمقابلة الشتم بالضرب أ هـ ذكره في مجمع البحرين .

الملك والرق

الفرق بينهما عموم وخصوص مطلقا (فالملك) أعم لأن الشيء قد يكون مملوكًا ولا يكون مرقوقاً لكن الشيء لا يكون مرقوقاً إلا أن يكون مملوكًا أ هـ ذكره محى الدين .

الملازمة الخارجية والذهنية

الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقاً (فالملازمة الذهنية) أعم لأنه كلما تحققت الملازمة الخارجية تحققت (الذهنية) دون العكس وهو ظاهر أهـ ذكره الطبرسى .

المندوب والمستحب

الفرق بينهما (أن المندوب) أعم مطلقاً من المستحب لأنه من الندب سواء كان الداعى إليه الشرع أو العقل بخلاف (المستحب) إذ الاستحباب لا يكون إلا من قبل الشرع أ هـ ذكره بعض الأصوليين.

المندوب والواجب الموسع

الفرق بينهما بجواز ترك المندوب مطلقاً وجواز ترك الموسع بشرط الفعل بعده في وقته الموسع وقد يتأمل فيه بأن جواز الترك في أول الوقت لا يتحقق فكيف يعقل اشتراط الفعل المتأخر عنه والتحقيق رجوع هذا إلى الواجب المخير أ هـ ذكره بعض الأصوليين.

المهلة والمداراة

الفرق بينهما أن (المهلة) عبارة عن عدم سرعة المواخذة وترك الانتقام مع القدرة لمصلحة تقتضي ذلك عاجلًا أو آجلًا (والمداراة) عبارة عن الملاطفة وحسن المعاشرة مع الناس اتقاءً من شرهم أ هـ ذكره في الفروق.

الموصولة والنكرة الموصوفة

الفرق بينهما من وجوه:

أحدها: أن التخصيص المستفاد من النكرة الموصوفة المختصة بواحد إنما هو من خصوص المادة ولهذا لم يحصل فيما لا يكون مختصا بواحد وهذا بخلاف الموصولة فإن دلالتها دائمة لأنها وضعت لأن تستعمل في شخص معين .

وثانيها: أن الواضع حين الوضع للموصول وضع على أن لا يستعمل إلا في معين مشخص سواء كان الموضوع له كل واحد من المعينات أو المفهوم الكل لكن اشتراط أن لا يستعمل إلا في المعين .

وثالثها: أن الموصولة إشارة إلى معلومية مسماه بخلاف النكرة هذا هو معنى التعريف .

رابعها: أن المستعمل فيه في النكرة هو المفهوم والفردية إنما جاء من قبل القرينة أ هـ ذكره المحقق مير زاجان.

الموقوف والمرفوع من الحديث

الفرق بينهما أن (الموقوف) ما كان رواته لقول المصاحب للمعصوم عليه السلام أو فعله أو تقريره (والمرفوع) ما كان رواته لقول المعصوم أو فعله أو تقريره وقد يطلق كل منهما على ما غرضه قطع أيضًا فتدبر أ هـ ذكره في شرح الوجيز *

الميل والميل

الفرق بينهما أن (الميل) بالسكون في الأمور المعنوية (وبالتحريك) في الأمور الحسية فيقال في عنقه ميل وقد يكون في النبأ أ هـ عن ابن قتيبة *

باب النون

النسخ والتخصيص

الفرق بينهما هو أن (النسخ) رفع للحكم بعد استقراره (والتخصيص) رفع له قبل استقراره

*** وفروق أيضا بوجوه:**

الأول: أن التخصيص لا يصح إلا في الألفاظ والنسخ قد يكون لما علم بدليل شرعي لفظاً كان أو غيره

والثاني: أن التخصيص يؤذن بأن الخصوص غير مراد من اللفظ عند الخطاب والنسخ يؤذن بأن المنسوخ مراد عند الخطاب

والثالث: إن النسخ يدخل على عين واحدة أي أمر خاص والتخصيص بخلاف ذلك فيقع على العام حتى يخصص

والرابع: أن التخصيص قد يكون بدلالة العقل مثل قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ فإن هذا العام قد خصصه العقل بغير ذاته تعالى والاستثناء وأخبار الآحاد والنسخ لا يكون كذلك.

والخامس: أن التخصيص مقارن بالعام في الزمان والنسخ غير مقارن بل متراخ أ هـ ذكره في المعارج

النسخ والمسخ والفسخ والرسخ

الفرق بينهما أن **(الأول)**: انتقال النفس من شخص إنساني إلى شخص آخر مشارك في النوع

والثاني: انتقال النفس من شخص إنساني إلى شخص آخر مبائن له في النوع مشارك في الجنس القريب

والثالث: انتقال النفس من شخص إنساني إلى آخر مشارك له في الجنس البعيد كالجسم النامي

والرابع: انتقال النفس من شخص إنساني إلى آخر مبائن له كالجماد والقدر المشترك الجامع بين تلك الأقسام هو انتقال النفس من بدن عنصري إلى غيره العنصرى (و) التناسخ بجميع أقسامه باطل عندنا معاشر المسلمين الآخذين بشريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين أ هـ كذا اصطلح القائلون به *

النسبة والإسناد

الفرق بينهما هو أن (الإسناد) أخص مطلقا من (النسبة) لتحقيق النسبة كلما تحقق الإسناد وقد يتحقق بدونه كما في نحو غلام زيد، ورجل فاضل وغيرهما أ هـ

النسبة الإنشائية والجزئية

الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقاً (فالإنشائية) أخص من الجزئية لأنها توجد بدون الإنشائية كما في النسبة الخبرية الجزئية أ هـ ذكره في شرح القوانين

النعت والوصف

الفرق بينهما أن (الوصف) ما كان بالحال المتنقلة كالقيام والقعود (والنعت) ما كان في خَلْق وخُلُق كالبياض والكرم (وقال) ابن الأثير: (النعت) وصف الشيء بما فيه من حسن ولا يقال في القبيح إلا بتكلف فتقول: نعت

سوء والوصف يقال في الحسن والقبيح أ هـ ذكره في فروق اللغة

النفسان

الفرق بينهما أي النفس التي تتوفى وفاة الموت والتى تتوفى في النوم هو أن **الأولى** هي التى تكون فيها الحياة والحركة وهي الروح، (**والثانية**: هي النفس المميزة العاقلة فافهم أ هـ ذكره في مجمع البحرين

النقص والنقصان

الفرق بينهما أن (النقص): يستعمل في ذهاب أعيان كالمال وفي المعاني كالعيب (والنقصان) لا يستعمل إلا في ذهاب الأعيان **فالأول** أعم من الثاني بحسب الاستعمال أهـ ذكره في فروق اللغة

النوع الإضافي والحقيقي

الفرق بينهما بالعموم والخصوص من وجه لتصادقهما في مثل الإنسان وصدق الإضافي دون الحقيقي في مثل الحيوان وبالعكس في مثل النقطة هذا عند المتأخرين

* وأما عند القدماء فالإضافي أعم مطلقاً من الحقيقي بناء على أن كل نوع له جنس ولم يثبت لجواز أن يكون نوع بسيط لا جزء له فافهم وتأمل أ هـ ذكره المنطقيون

النون الخفية والتنوين

الفرق بينهما هو أن (النون الخفية): لا تحرك لالتقاء الساكنين (والتنوين) يحرك له فمتى لقي النون الخفية ساكن سقطت، هذا ويشتركان في عدم جواز الوقف عليهما أهـ ذكره في الأشباه والنظائر

باب الواو

الواحد والأحد

الفرق بينهما من وجوه (**أحدها**): أن الواحد يقتضي نفي الصفات و(الأحد) يقتضي نفي الشريك في الذات فيقال: هو أحدي الذات .

(**وثانيها**): أن (الواحد) مقول بالتشكيك على مالا ينقسم أصلاً وما ينقسم عقلاً وما ينقسم حساً بالقوة وما ينقسم بالفعل وكل سابق أعلى وأولى من اللاحق (والأحد) يختص **بالأول** فالواحد أعم من الأحد

(**وثالثها**): أن الواحد أعم مورداً لكونه يطلق على من يعقل وغيره ولا يطلق الأحد إلا على الأول

(**ورابعها**): أن الواحد يدخل في الضرب والعدد ويمتنع دخول الأحد في ذلك

(**وخامسها**) أن الواحد يؤنث بالتاء والأحد يستوي فيه المذكر والمؤنث وأن الواحد يصلح للإفراد والجمع بخلاف الأحد وأن الواحد لا جمع له من لفظه والأحد له جمع من لفظه فلا يقال: واحدون ولكن يقال: أحدون وآحاد

* وأن الواحد يستعمل وصفًا مطلقًا والأحد يوصف به سبحانه وتعالى وحده وأن الواحد يستعمل في الإيجاب فيقال: إله واحد والأحد يستعمل في النفي فيقال: لا أحد يا رب غيرك أ هـ في رياض السالكين

الواسطة في العروض والواسطة في الثبوت

الفرق بينهما عموم وخصوص من وجه بحسب المورد فقد يكون

الشيء واسطة في كليهما كالحيوان فإنه واسطة في عروض التحرك للإنسان وثبوت الحركة له

* وميزانه أن يكون وجود الواسطة في الخارج عين وجود العروض (وقد يكون) واسطة في الثبوت خاصة كعلل لحوق الفصول بالأجناس والمدار على كون الواسطة مباينة في الصدق والوجود (وقد يكون) واسطة في العروض فقط كالسطح فإنه واسطة في حمل الأبيض على الجسم وليس واسطة في ثبوت البياض له لأن المتصف هو السطح دون الجسم والمعيار فيه أن يكون وجود الواسطة في الخارج مغايراً لوجود المعروض وأما بحسب المصداق فليس بينهما إلا التباين فافهم ذلك أ هـ ذكره في بدائع الأصول

الواقع والكائن

الفرق بينهما هو أن (الواقع) لا يكون إلا حادثاً (والكائن) أعم منه فإنه قد يكون حادثاً وقد يكون غير حادث أ هـ ذكره الطبري

واو العطف و واو المفعول معه

الفرق بينهما أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والإعراب دون المصاحبة بخلاف التي بمعنى مع فإنها تقتضي المصاحبة من غير مشاركة في الإعراب كذا ذكره الجبلي

* وقال السيوطي: التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل والتي بمعنى مع إنما توجب المصاحبة والملابسة وهو راجع إلى الأول (وقال) الآمدي: إنك إذا قلت: ما صنعت وأباك وما أنت والفخر فإنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت في فعلك معه وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به وأما إذا قلت: قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملابسًا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع

الفعل من كل منهما على حدة وليس هذا أمرًا وراء ما ذكروا إنما هو عبارة أخرى عنه مع إيراد المثال والتوضيح أ هـ في الأشباه والنظائر .

الوثن والصنم

الفرق بينهما أن (الوثن) كل ماله جثة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي يعمل وينصب فيعبد (والصنم) الصورة بلا جثة ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلق كلاً منهما على الآخر واستعملها في المعنيين وقد يطلق الوثن على غير الصورة ومنه الحديث عن عدى بن حاتم قال: قدمت عليَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال: «**ألق هذا الوثن عنك**» أهـ عن نهاية ابن الأثير .

الوسط والوسط

الفرق بينهما أن (الوسط) بالسكون اسم الشيء الذي ينفك عن المحيط به جوانبه (والوسط): بالتحريك اسم الشيء الذى لا ينفك عن المحيط به جوانبه تقول: وسط رأسه دهن لأن الدهن ينفك عن رأسه ووسطه ووسط رأسه صلب لأن الصلب لا ينفك عن الرأس .

* وربما قالوا: إذا كان آخر الكلام هو **الأول** فاجعله وسطاً بالتحريك .

* وإذا كان آخر الكلام غير **الأول** فاجعله وسطاً بالسكون (وقيل) إذا كان الوسط بعض ما أضيف إليه تُحرك سِينه وإذا كان غير ما أضيف إليه تُسكن ولا تحرك سِينه فوسط الدار والرأس يحرك لأنه بعض منهما ووسط القوم ليسكن لأنه غيرهم فافهم ذلك أ هـ عن المرزوقي .

الورث والإرث

الفرق بينهما أن (الورث) في الميراث (والإرث) في الحسب أ هـــــ عن ابن الأعرابي.

الوجوب والإيجاب

الفرق بينهما أن (الإيجاب) دلالة الأمر على أن الآمر بـه أوجـب الفعـل المأمور به (والوجوب) دلالته على أن المأمور به لـه وصـف الوجـوب أ هـــ ذكره في شرح التهذيب .

الوعد والوعيد

الفرق بينهما أن (الوعيد) في الـشر خاصـة، (والوعـد): يـصلح بالتقييـد للخير والشر غير أنه إذا أطلق اختص بالخير وكذلك إذا ابهم التقييد كما يقـال وعدته بأشياء لأنه بمنزلة المطلق أ هـ ذكره السيد نور الدين .

الويح والويل

الفرق بينهما أن (**الأول**): كلمة رحمة (**والثاني**): كلمة عذاب قال سيبويه: ويح لمن أشرف على الهلكة وويل لمن وقـع فيهـا وفي المجمـع: ويـح كلمـة ترحم وتوجع لمن وقع في هلكة وقد يقال للمدح والتعجب ومنـه: ويـح ابـن عباس كأنه أعجب بقوله أ هـ أيضا.

باب الهاء

الهدية والهبة

الفرق بينهما أن (الهدية) وإن كانت ضرباً من الهبة إلا أنها مقرونة بما يشعر إعظام المهدي إليه وتوقيره بخلاف (الهبة): وأيضا الهبة يشترط فيها الإيجاب والقبول والقبض إجماعًا ولا كذلك الهدية أ هـــ ذكره المحقق السيد الشريف

الهم والغم

الفرق بينهما هو أن (الهم) ما يقدر الإنسان على إزالته كالإفلاس مثلاً (والغم) ما لا يقدر على إزالته كفوت المحبوب

* وقيل الغم شامل لجميع أنواع المكروهات والهم بحسب ما يقصده أ هـــ ذكره الطريحى

الهمزة والألف

الفرق بينهما هو أن (الألف) لا تكون إلا ساكنة من غير ضغطة على اللسان كما في ما ولا ونحوهما (والهمزة) تكون دائماً إما متحركة أو ساكنة مع الضغطة وما يكتب في الأوائل بصورة الألف نحو أكرم واستحسن ونحوهما همزات أ هـ ذكره بعض المحققين

الهيولى والمعدوم

الفرق بينهما أن (الهيولى) معدوم بالعرض وموجود بالذات (والمعدوم) معدوم بالذات وموجود بالعرض إذ يكون وجهه في العقل على الوجه الذي يقال أنه متصور في العقل أ هـــ ذكره بعض أهل المعقول

باب الياء

اليمين الغموس واليمين اللغو

الفرق بينهما أن (الأول) هو الحلف على ما فعل أو ترك ماض كاذباً، (والثاني): ما يحلف ظاناً أنه كذا وهو خلافه وقيل ما لا يعقد الرجل قلبه عليه كقوله لا والله وبلى والله أ هـ ذكره المحقق السيد الشريف.

اليم والبحر

الفرق بينهما الترادف ولم أقف على من فرق بينهما أ هـ

اليوم والنهار

الفرق بينهما هو أن (اليوم) عرفاً: مدة كون الشمس فوق الأرض وشرعاً: زمان ممتد من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس (والنهار): زمان ممتد من طلوع الشمس إلى غروبها، وشرعاً: من الصبح إلى المغرب، وقال الطريحي: أنهما مترادفان أ هـ الطريحي

* هذا ما أردنا إيراده في هذه الرسالة وقد تم بحمد الله -تعالى- وحسن توفيقه في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان في الساعة الثانية من النهار في بلدة حيدر آباد الدكن سنة ألف وثلاث مائة وعشرة بيد مؤلفه الحقير على أكبر بن مصطفى بن محمود الشرواني الشماخي والحمد لله ﷻ أولاً وآخرًا وظاهراً وباطناً *

إعلان من المصنف

لا يخفي على عموم أهالي المطابع أنني مصنف هذا الكتاب لما رأيت كثرة اهتمام مباشري هذه المطابع و وفور رغبتهم في حسن الطبع والتصحيح

وليس غرضهم إلا نشر العلوم لأربابها وبسط الفنون لأصحابها أجزت لهم هذا بعد الطبعة الأولى إجازة مطلقة لطبع هذا الكتاب فمن رام طبعه فليستجز من مطبع مجلس دائرة المعارف النظامية فإن شاؤا أجازوا وإن شاؤا منعوا فلهم المؤاخذة على طبعه بغير إذنهم فجعلت حق المطالبة والمؤاخذة والإجازة والامتناع لهم، حررته بيدي وأنا على أكبر بن مصطفى بن محمود الشرواني ٣ شهر رجب سنة ١٣١٢ هجري

تنبيه

الآن طبع الكتاب ثانيا سنة ١٣٤٠ هجرية

فهرس مضامين التحفة النظامية